بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات	الصفحات
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	١ – ٣
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٤ – ١٠
بيان المركز المالي	١١
بيان الأرباح أو الخسائر	١٢
بيان الدخل الشامل الآخر	١٣
بيان التدفقات النقدية	١٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية	١٥ – ١٦
إيضاحات حول البيانات المالية	١٧ – ٧٧

بنك الإمارات للاستثمار
EMIRATES INVESTMENT BANK

تقرير أعضاء مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. ("البنك").

التحول الاستراتيجي لبنك الإمارات للاستثمار

خلال عام ٢٠٢٥، بدأ البنك تنفيذ برنامج تحول استراتيجي على مدى عدة سنوات بهدف إعادة تمركزه كبنك خاص رقمي رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يجمع البرنامج بين الخدمات الاستشارية المصرفية عالية المستوى والقدرات الرقمية الآمنة القابلة للتطوير.

مع ترسيخ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كوجهة عالمية لأصحاب الثروات والكوادر الدولية، رصد البنك فرصة استراتيجية واعدة. ترتكز استراتيجية البنك على توفير تجربة مصرفية خاصة رقمية بالكامل تضع العميل في صدارة أولوياتها، مع الحفاظ على الخصوصية والثقة والخدمة المصممة حسب الطلب، التي طالما تميز بها البنك.

وضع الأسس

بدأ البنك تنفيذ بنية تقنية حديثة ومواكبة للمستقبل، تهدف إلى تقديم تجربة رقمية متطورة، وتعزيز تكامل البيانات، وتسريع وتيرة الابتكار في تطوير المنتجات. وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك تعزيز قدراته القيادية والمتخصصة عبر تعيينات استراتيجية مستهدفة، مع تكثيف التركيز على النتائج المرجوة للعملاء، وإعطاء الأولوية لسهولة الإجراءات، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز جودة الخدمة.

التركيز على العميل والرقمية أولا
يجري حالياً إعادة تصميم تجربة العملاء الرئيسية والإجراءات الداخلية لتكون أكثر بساطة وسرعة وكفاءة. كما يعمل البنك على تطوير منظومة رقمية متكاملة تشمل أدوات مدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي لدعم مديري علاقات العملاء والارتقاء بمستوى خدمة العملاء، مع الحفاظ على أطر حوكمة وضوابط رقابية صارمة. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك توسيع نطاق منتجاته لتقديم أفضل الحلول العالمية في المجال، بما يتماشى مع احتياجات العملاء ومبادئ التوصيات الاستشارية.

إعادة تقديم البنك إلى السوق
من المتوقع أن يمثل عام ٢٠٢٦ نقطة تحول جوهرية للبنك في السوق. وتشمل الخطط تحديث الهوية المؤسسية، وتقديم خدمات مصرفية خاصة محدثة، ودراسة إنشاء مقر رئيسي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في الكوادر البشرية والقدرات التشغيلية لدعم النمو المستدام.

وخلال رحلة التحول الاستراتيجي، يظل مجلس الإدارة ملتزماً بتطبيق أعلى معايير إدارة المخاطر والحوكمة، وترسيخ ثقافة مهنية تضع العميل في المقام الأول، بما يضمن تحقيق نمو مسؤول ومرن ومستدام.

Emirates Investment Bank pjsc
P O Box 5503, Dubai
Dubai Festival City, UAE

T +971 4 231 77 77
F +971 4 231 77 88
www.eibank.com

تقرير أعضاء مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تتمة)

الأداء المالي

خلال سنة ٢٠٢٥، ارتفع مجموع موجودات العملاء لدى البنك بنسبة ٨٪ ليصل إلى ١٠,٩٩١ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠,٢١٥ مليون درهم). كما ارتفعت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ٧,٦٨١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٥٣٨ مليون درهم) بينما انخفضت ودائع العملاء بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٣,٣١٠ مليون درهم (٢٠٢٤: ٣,٦٧٨ مليون درهم). ووصل مجموع الميزانية العمومية إلى ٤,٨٧٨ مليون درهم، بنسبة نقص قدرها ٥٪ عن السنة السابقة (٢٠٢٤: ٥,١١٨ مليون درهم).

تم الحفاظ على معدل كفاية رأس المال للبنك عند ٤٣,١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥٢,٧٪).

اختتم البنك سنة ٢٠٢٥ بصافي أرباح سنوية قدرها ٨٣,٦٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠٨,٧ مليون درهم)، وذلك نتيجة الانخفاض في صافي إيرادات الفوائد والاستثمارات في بيئة أسعار الفائدة المتناقصة هذه. كما انخفضت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ١٩٪ لتبلغ ١٧٠,٥ مليون درهم (٢١٠,٥ مليون درهم في سنة ٢٠٢٤).

لا تزال مقومات البنك الأساسية سليمة بفضل معدل كفاية رأس المال وموجودات العملاء، ويتمتع البنك بوضع جيد يؤهله للاستفادة من الصعود المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً مالياً يحظى بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي ويعد جاذباً للأعمال والمواهب من جميع أنحاء العالم.

توزيعات الأرباح المقترحة

كما يقترح أعضاء مجلس الإدارة تقسيم الأرباح غير الموزعة على النحو التالي:

	ألف درهم
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	٨,٣٦٥
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة – العام	٨,٠٣٥

يوصي أعضاء مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين لتسهيل استراتيجية نمو البنك.

اجتماعات المجلس واللجان التابعة للمجلس خلال ٢٠٢٥

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ عمر عبد الله الفطيم	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ حمد عمر الفطيم	عضو مجلس الإدارة
السيدة/ ميرة عمر الفطيم	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الله عبد الرحمن قاسم	عضو مجلس الإدارة
السيد/ جورج مخول	عضو مجلس الإدارة
السيد/ كريستوف دي بيكر	عضو مجلس الإدارة
السيد/ إدوارد كوينلان	عضو مجلس الإدارة
السيد/ إريك شحادة	عضو مجلس الإدارة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٦

تقرير أعضاء مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (تتمة)

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي) مدققين لحسابات بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. للسنة المالية ٢٠٢٥ في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ١٦ أبريل ٢٠٢٥.

ونحن إذ نواصل مسيرة نمونا، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا، وكذلك لموظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. ونعرب أيضاً عن خالص شكرنا وفائق تقديرنا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم الذي تلقاه البنك طوال سنة ٢٠٢٥.

نيابة عن المجلس

السيد/ عمر عبد الله الفطيم
رئيس مجلس الإدارة

١٠ فبراير ٢٠٢٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي)
ص.ب. ٩٢٦٧
آي سي دي بروكفيلد بليس - الطابق الأرضي
شارع المستقبل - مركز دبي المالي العالمي
إمارة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٠١٠٠ ٧٠١ ٤ ٩٧١+
٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
www.ey.com
رخصة مهنية رقم ١٠٨٩٣٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ حسب معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة *"مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) حسبما ينطبق على تدقيق البيانات المالية لكيانات المصلحة العامة، إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية لكيانات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

نبني المستقبل بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية يمثل رصيد مخصصات الخسائر على الموجودات المالية أفضل تقديرات الإدارة، في تاريخ الميزانية العمومية، لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية. تقوم الإدارة في البداية بتقييم إذا ما كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكلٍ جوهري منذ التثبيت الأولي، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج من ثلاث مراحل للانخفاض في القيمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة. تُصنف الموجودات المالية ضمن المرحلة (١) (بدون زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان) والمرحلة (٢) (بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان)، يتم تقييم مخصصات الخسائر باستخدام منهجية وضع نماذج عوامل الخطر التي تتضمن العوامل الأساسية، بما في ذلك احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر ومعدلات الخصم ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة كمدخلات. فيما يتعلق بالموجودات المالية المُصنفة ضمن المرحلة (٣) (متعثر ومنخفض القيمة الائتمانية)، يتم تقييم مخصصات الخسائر من خلال تقدير التدفقات النقدية المخصومة مستقبلاً من الموجودات المالية.	*توصلنا إلى فهم عملية حوكمة مخاطر الائتمان بالبنك وإطار وسياسة ومنهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة للبنك. لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والمنهجيات الخاصة بتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.* *قمنا بتنفيذ معاينات للعملية لتحديد ضوابط عملية خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا باختبار التصميم والفعالية التشغيلية لإجراءات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة.* *قمنا باتخاذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية عند حساب خسائر الائتمان المتوقعة المُضمنة في البيانات المالية للبنك ومدى معقوليتها:* – قمنا بتقييم مدى معقولية ومدى ملاءمة منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والافتراضات المستخدمة في مختلف عناصر تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وقد تضمن ذلك على وجه التحديد تقييم الافتراضات / الأحكام الرئيسية التي تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر ومعدلات الاسترداد ومعدل الخصم.

نبني المستقبل بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
قامت الإدارة أيضاً بتطبيق مستوى كبير من الأحكام في المجالات المذكورة أعلاه عند تحديد تأثير التقلبات الاقتصادية على مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مراعاة المعلومات المستقبلية، بما في ذلك المتغيرات المستخدمة في سيناريوهات الاقتصاد الكلي والترجيحات المرتبطة بها. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٥ حول البيانات المالية بشأن السياسة المحاسبية الهامة والإيضاح ٢٨ بشأن إفصاحات مخاطر الائتمان. قمنا بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية على أنها أحد أمور التدقيق الهامة حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن إجراء أحكام جوهرية من جانب الإدارة مثل تصنيف الموجودات المالية ضمن المراحل (١) أو (٢) أو (٣)، والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي، إلخ. إن هذه الأحكام لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.	– لقد قمنا بالتقييم، على أساس عينة، للتأكد من أن الاستثناءات المعلنة بشأن السياسات والإجراءات، إن وجدت، وكما هو موضح في بيان المجلس بشأن قدرة البنك على تحمل المخاطر، تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وأن عملية الاعتماد تم توثيقها بشكل رسمي. – بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بالتحقق من أن الاستثناءات المعلنة بشأن الحدود، إن وجدت، كما موضح هو في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من المجلس، تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو من قبل المفوض المعتمد وأن عملية الاعتماد تم توثيقها بشكل رسمي. – بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بتنفيذ الإجراءات لتحديد إذا ما كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تم تحديدها. – بالنسبة لعينة التعرضات، قمنا بالتحقق من تطبيق البنك لمعايير التصنيف المرحلي، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. – بالنسبة لإجراءات القياس المستقبلية، قمنا بتقييم اختيار الإدارة للمؤشرات الاقتصادية والسيناريوهات وتطبيق الترجيحات، وقمنا بتقييم مدى معقولية التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية وأجرينا تحليل الحساسية. – بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بفحص مدخلات البيانات الرئيسية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. – قمنا بإجراء تقييم مستقل للائتمان لعينة من العملاء وذلك بتقييم العوامل الكمية والنوعية مثل تقييم الأداء المالى للعميل ومصدر المدفوعات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
	- قمنا بإجراء تقييم مستقل للائتمان لعينة من العملاء وذلك بتقييم العوامل الكمية والنوعية مثل تقييم الأداء المالي للعميل ومصدر المدفوعات وسجلها والتدفقات النقدية المخصومة في المستقبل للمقترض وتخفيف مخاطر الائتمان من خلال الضمانات وغيرها من عوامل المخاطر ذات الصلة. - قمنا بإعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى دقة نتائج أداء النموذج. - بالنسبة لعينة تعرضات الائتمان من المرحلة الثالثة، قمنا بتقييم مدى كفاية مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان من خلال الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من المقترضين، حيثما ينطبق ذلك. وفي الحالات التي من المتوقع فيها تحقيق أي ضمانات فيما يتعلق بتعرضات الائتمان، قمنا بتقييم مدى ملائمة الأساس المستخدم لتقييم الضمان. - قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية مقابل اشتراطات معايير المحاسبة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

نبني المستقبل
بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، وقد حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهرية. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، أن هناك أخطاءً جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة في البنك مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

نبني المستقبل بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق، الإجراءات التي تم اتخاذها لإزالة التهديدات أو الضوابط المطبقة.

ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

نبني المستقبل بثقة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إلى ما يلي:

- يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك؛
- تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ضمن الإيضاح ٨ حول البيانات المالية؛
- يبين إيضاح ٢٧ الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي من الأحكام المعنية من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و
- يبين إيضاح ٢ المساهمات الاجتماعية خلال السنة، إن وُجدت.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

عن ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي)

سانجاي كهايارا
رقم التسجيل: ٥٥١٣

١٠ فبراير ٢٠٢٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦	٦٤٧,٩٤١	٨٩٣,٧٥٢
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية، بالصافي	٧	٥٥٥,٣٧٢	٥٢٧,٢٧٣
استثمارات، بالصافي	٨	٢,٦٤٨,٨٩٤	٢,٧٣٨,٩٤٤
قروض وسلفيات، بالصافي	٩	٩٢٩,٣٨٩	٨٩٨,١٣٨
استثمارات في شركة شقيقة	١١	٧٢	٧٢
موجودات أخرى	١٢	٥٦,٧٩٢	٥٦,٤٠٠
ممتلكات ومعدات	١٣	٣,٧١٥	٢,٦١٥
موجودات الضريبة المؤجلة	٢٣	-	١٩٠
موجودات غير ملموسة	١٤	٣٥,٤٤٠	٤٨٦
إجمالي الموجودات		٤,٨٧٧,٦١٥	٥,١١٧,٨٧٠
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٥	٣,٣٠٩,٩٥٧	٣,٦٧٧,٦٧٢
مطلوبات الضريبة الحالية	٢٣	١١,٦٣٩	١١,٤٤٣
مطلوبات أخرى	١٦	٦٦,٤٩٨	٨٢,٦١٧
مطلوبات الضريبة المؤجلة	٢٣	٣,٦١٧	-
إجمالي المطلوبات		٣,٣٩١,٧١١	٣,٧٧١,٧٣٢
حقوق الملكية			
رأس المال	١٧	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٧	٦٤,٩٩٠	٥٦,٦٢٥
احتياطي الانخفاض في القيمة - العام	١٧	٣٧,٨٦٧	٢٩,٨٣٢
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة		٩١,٧٦٩	٣٣,٤٩١
أرباح غير موزعة		٢٩١,٢٧٨	٢٢٦,١٩٠
إجمالي حقوق الملكية		١,٤٨٥,٩٠٤	١,٣٤٦,١٣٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٤,٨٧٧,٦١٥	٥,١١٧,٨٧٠

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٦، ووقعت بالنيابة عنهم من قبل:

عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

اريك شيهاده
(عضو مجلس الإدارة)

ميشال لونغيني
(الرئيس التنفيذي)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
دخل الفوائد من القروض والإيداعات	١٨	**٩٢,٦٦٢**	١٢١,٦٣١
صافي الدخل من الاستثمارات	١٩	**١٠١,٧٢٤**	١٢٤,٩٥٣
		١٩٤,٣٨٦	٢٤٦,٥٨٤
مصروف الفائدة		**(٦٨,٤٥٣)**	(٨٩,٠٢٦)
دخل الفوائد والاستثمارات، بالصافي		**١٢٥,٩٣٣**	١٥٧,٥٥٨
الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٢٠	**٣٥,٥٠٠**	٣٨,٠٠١
أرباح صرف العملات، بالصافي		**٩,٠٦٦**	١٤,٨٩٩
دخل تشغيلي		**١٧٠,٤٩٩**	٢١٠,٤٥٨
مصاريف عمومية وإدارية	٢١	**(٩٣,٨٩٣)**	(٨٨,٥٣٦)
صافي عكس/ (خسارة) انخفاض قيمة الموجودات المالية	١٠-١	**١٨,٢٠٩**	(١,٨٧٤)
مصاريف تشغيلية		**(٧٥,٦٨٤)**	(٩٠,٤١٠)
الربح قبل الضريبة		**٩٤,٨١٥**	١٢٠,٠٤٨
مصروف ضريبة الدخل	٢٣	**(١١,١٧٠)**	(١١,٣٣٥)
الربح للسنة		**٨٣,٦٤٥**	١٠٨,٧١٣
الأرباح الأساسية والمخففة للسهم (بالدرهم)	٢٤	**٨,٣٦**	١٠,٨٧

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ *ألف درهم*	٢٠٢٤ *ألف درهم*
الربح للسنة	**٨٣,٦٤٥**	١٠٨,٧١٣
بنود الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) الأخرى		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**٢٠,١٧٦**	٢٠,٤٩٨
مصروف ضريبة الدخل المتعلقة بما سبق	**(٣٦٥)**	(١٠٨)
	١٩,٨١١	٢٠,٣٩٠
بنود سيُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:		
إعادة تصنيف إلى بيان الأرباح أو الخسائر	**(٤٦٠)**	٤,٦٣٤
صافي التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	**٣٨,٧٣١**	(٢,٤٤٤)
التغير في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**١,٤٤٨**	٣٣٠
(مصروف)/ مزايا ضريبة الدخل المتعلقة بما سبق	**(٣,٤٠٩)**	١٩٠
	٣٦,٣١٠	٢,٧١٠
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	**٥٦,١٢١**	٢٣,١٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١٣٩,٧٦٦**	١٣١,٨١٣

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥ *ألف درهم*	٢٠٢٤ *ألف درهم*
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة		٩٤,٨١٥	١٢٠,٠٤٨
التعديلات للبنود التالية			
استهلاك ممتلكات ومعدات	١٣	٨٠٤	٨٠٠
إطفاء موجودات غير ملموسة	١٤	٣٤١	٣٥٨
استهلاك موجودات حق الاستخدام	٢١	٤,٩٨٨	٣,٦٣٢
صافي (عكس)/ خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية	١٠-١	(١٨,٢٠٩)	١,٨٧٤
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٨٢,٧٣٩	١٢٦,٧١٢
التغير في ودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		(٣,٠٣٨)	٨٣٥,٣٤٩
التغير في المبالغ المستحقة من البنوك التي تستحق في الأصل بعد ثلاثة أشهر		(٣,٩١٦)	–
التغير في القروض والسلفيات، بالصافي		(٣٢,٦٩٥)	(٤١٥,٥٣٤)
التغير في الاستثمارات، بالصافي		١٦٥,٨٦٠	(٤٢١,٥٢١)
التغير في الموجودات الأخرى		(٥,٢٨٧)	(٢٢,٣٨٨)
التغير في ودائع العملاء		(٣٦٧,٧١٥)	٤٨١,٩٦٠
التغير في المطلوبات الأخرى		(٧,٣٤٩)	(٤٣,٦٤٥)
ضريبة دخل مدفوعة		(١٠,٩٤١)	–
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(١٨٢,٣٤٢)	٥٤٠,٩٣٣
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	١٣	(١,٩٠٤)	(٢٢٥)
الموجودات غير الملموسة تحت التطوير	١٤	(٣٥,٢٩٥)	–
صافي النقد المستخدم في النشاط الاستثماري		(٣٧,١٩٩)	(٢٢٥)
الأنشطة التمويلية			
دفع الجزء الأساسي من مطلوبات عقود الإيجار		(٥,١٨٦)	(٤,٠٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٥,١٨٦)	(٤,٠٠٠)
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما في حكمه		(٢٢٤,٧٢٧)	٥٣٦,٧٠٨
النقد وما في حكمه في ١ يناير		١,١٨٥,٥٣٩	٦٤٨,٨٣١
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		٩٦٠,٨١٢	١,١٨٥,٥٣٩
يتألف النقد وما في حكمه من المبالغ الآتية المدرجة في بيان المركز المالي والتي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء ودائع الاحتياطي النظامي)	٦	٤١٤,٧١٦	٦٦٣,٥٦٥
مبالغ مستحقة من البنوك	٧	٥٤٦,٠٩٦	٥٢١,٩٧٤
		٩٦٠,٨١٢	١,١٨٥,٥٣٩
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
الفوائد المدفوعة		٧٣,٥٥٩	٨٢,٢٢٢
الفوائد المقبوضة (شاملة الفوائد من الاستثمارات)		٢١١,٥٦٦	٢٣٠,٨٧٥
توزيعات الأرباح المقبوضة		٧,٢٢٩	٦,١٤٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال ألف درهم	*الاحتياطي القانوني ألف درهم*	*احتياطي الانخفاض في القيمة – العام ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ألف درهم*	*الأرباح غير الموزعة ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٦٢٥	٢٩,٨٣٢	٣٣,٤٩١	٢٢٦,١٩٠	١,٣٤٦,١٣٨
الربح للسنة	–	–	–	–	٨٣,٦٤٥	٨٣,٦٤٥
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	–	–	–	٥٦,١٢١	–	٥٦,١٢١
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	٥٦,١٢١	٨٣,٦٤٥	١٣٩,٧٦٦
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	–	٨,٣٦٥	–	–	(٨,٣٦٥)	–
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة– العام	–	–	٨,٠٣٥	–	(٨,٠٣٥)	–
خسارة من استبعاد أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	٢,١٥٧	(٢,١٥٧)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٩٩٠	٣٧,٨٦٧	٩١,٧٦٩	٢٩١,٢٧٨	١,٤٨٥,٩٠٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال *ألف درهم*	*الاحتياطي القانوني* *ألف درهم*	*احتياطي الانخفاض في القيمة – العام* *ألف درهم*	*التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة* *ألف درهم*	*الأرباح غير الموزعة* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٧٥٤	٢٥,٣٠٦	١١,٠٨٩	١٣٢,١٧٦	١,٢١٤,٣٢٥
الربح للسنة	–	–	–	–	١٠٨,٧١٣	١٠٨,٧١٣
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	–	–	–	٢٣,١٠٠	–	٢٣,١٠٠
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	٢٣,١٠٠	١٠٨,٧١٣	١٣١,٨١٣
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	–	١٠,٨٧١	–	–	(١٠,٨٧١)	–
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة– العام	–	–	٤,٥٢٦	–	(٤,٥٢٦)	–
ربح من استبعاد أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	(٦٩٨)	٦٩٨	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٦٢٥	٢٩,٨٣٢	٣٣,٤٩١	٢٢٦,١٩٠	١,٣٤٦,١٣٨

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

١- معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم من صاحب السمو حاكم دبي. يُسجل البنك بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة ("قانون الشركات") على أنه شركة مساهمة عامة. وخلال ٢٠٢٣، حصل البنك على ترخيص بنك محدود وتعديلاته بموجب نظام البنوك محدودة الترخيص (تعميم ٢٠٢٢/٢٣) الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يعمل البنك في مجال الاستشارات المتعلقة بالاستثمارات وإدارة الثروات. ويقع عنوان المكتب المسجل للبنك في ص.ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م ("الشركة الأم")، والتي تملك نسبة ٩٢,٣٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – ٩٢,٣٩٪) من أسهم البنك.

خلال العام، بدأ البنك تنفيذ برنامج تحول استراتيجي على مدى سنوات يهدف إلى إعادة تمركزه كمؤسسة خدمات المصرفية خاصة مدعومة رقمياً، مع الاستمرار في تقديم خدمات إدارة الثروات القائمة على إدارة العلاقات.

ويهدف برنامج التحول إلى دعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك، ويتضمن مبادرات تركز على تحديث التكنولوجيا، وتعزيز القدرات القيادية والمتخصصة، وتحسين تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية. ويتم تنفيذ البرنامج على مراحل، ويخضع لإشراف مستمر من حيث الحوكمة وإدارة المخاطر. وخلال عام ٢٠٢٥، قام البنك بما يلي:

- الشروع في تنفيذ بنية تقنية حديثة وقابلة للتوسع لدعم تجربة العملاء الرقمية، وتكامل البيانات، وتطوير المنتجات.
- تعزيز فريق الإدارة والوظائف المتخصصة من خلال تعيينات نوعية في مجالات تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، والقدرات الرقمية، وتنفيذ برامج التحول.
- البدء في إعادة تصميم عدد من الإجراءات التشغيلية المختارة بهدف تحسين الكفاءة وجودة الخدمة والفعالية التشغيلية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ما زال العمل جاريًا على برنامج التحول الاستراتيجي.

٢- أسس الإعداد

بيان التوافق
تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وامتثالاً للمتطلبات ذات الصلة بقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قانون الشركات والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ (قانون المصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة).

دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ حيز النفاذ في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ والذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته. وقد منح البنك فترة انتقالية مدتها سنة واحدة اعتبارًا من ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ لضمان الامتثال الكامل.

أساس القياس
تمّ إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والأدوات المشتقة المُصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي تم قياسها بالقيم العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً إلى القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل الموجودات.

عرض البيانات المالية
يتمّ إعداد البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("درهم")، وهي العملة المستخدمة لدى البنك. ويجري تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم إلا إذا أشير لغير ذلك.

يقوم البنك بعرض بيان المركز المالي الخاص به بصورة عامة حسب ترتيب السيولة، مع التمييز استناداً على التوقعات بخصوص التحصيل أو السداد خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ تقديم التقرير (الحالي) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ تقديم التقرير (غير الحالي) الذي تم عرضه في الإيضاحات.

لم يقدم البنك أي مساهمات اجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ – لا شيء).

٣- الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، الواردة في إيضاح رقم ٥، يتعين على الإدارة إجراء الأحكام والتقديرات والافتراضات عن المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من المصادر الأخرى. تستند التقديرات والافتراضات المصاحبة إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التي تُعدّ ذات علاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية من قبل الإدارة بشكلٍ مستمر. يتم تثبيت التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت التعديلات تؤثر فقطً على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت التعديلات تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وفيما يلي الجوانب الرئيسية التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو قامت بإجراء الأحكام:

تصنيف الموجودات المالية
وفقاً لإرشادات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يصنف البنك موجوداته المالية بناءً على تقييم نماذج الأعمال التي يُحتفظ فيها بالموجودات على مستوى المحفظة وسواء كانت التدفقات النقدية التي تنتجها الموجودات تشكّل مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أم لا. ويستلزم ذلك إجراء الأحكام الجوهرية عند تقييم كيفية إدارة البنك لنموذج أعماله وإذا ما كان هناك أي بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير تقييم سداد المبلغ الأصلي وفوائده فقط ويؤدّي إلى تسجيل محفظة مهمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
يشترط قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بالدين المُقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء والخسائر الناتجة).

ويلزم أيضاً استخدام عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق الاشتراطات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير التعثر وتعريفه؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تحديد العدد والترجيحات النسبية للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / الأسواق وخسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بها؛ و
- تكوين مجموعات من الموجودات المالية المشابهة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ترد تفاصيل الأحكام المستخدمة في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة في الإيضاح ٢٨.

السيولة
يدير البنك مخاطر السيولة لديه من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما يرد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة في الإيضاح ٢٨. يتطلب التقييم الحكم فيما إذا يمكن أن تُعد الموجودات سائلة.

تقييم استثمارات الأسهم المُصنفة ضمن المستوى ٣
إن تقييم استثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً على ما يلي:
- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات أحكام وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. ويراجع البنك أساليب التقييم دورياً ويختبر صلاحيتها باستخدام إما بيانات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الاستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

٤- التغيرات في السياسات المحاسبية

٤-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية

يسري مفعول التعديلات التالية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥:

عدم إمكانية صرف العملة – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١

بالنسبة لفترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، *عدم إمكانية صرف العملة – التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ – تحدد التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية* كيف يجب على المنشأة تقييم إذا ما كانت العملة قابلة للصرف وكيف يجب عليها تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم إمكانية صرف العملة. وتشترط التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية للمنشأة من إدراك كيف أن عدم إمكانية صرف العملة إلى عملة أخرى يؤثر، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٤-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد ولم يقم البنك بالاتباع المبكر لها

لم يقم البنك بالاتباع المبكر للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الآتية ذات الصلة الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد:

التعديلات على تصنيف الأدوات المالية وقياسها – التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ – التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). وتشمل التعديلات:

- بيان التوقف عن تثبيت بند المطلوبات المالية في "تاريخ التسوية" وطرح خيار السياسة المحاسبية (عند استيفاء شروط محددة) للتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية التي تمّت تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية
- إرشادات إضافية حول الكيفية التي يجب بها تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات الميزات البيئية والاجتماعية وميزات حوكمة الشركات والميزات المماثلة
- توضيحات حول ما ينطبق عليه "ميزات الحماية من حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً
- عرض إفصاحات الأدوات المالية ذات الميزات الطارئة ومتطلبات الإفصاح الإضافي لأدوات حقوق الملكية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

يسري مفعول التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالاتباع المبكر، مع خيار الاتباع المبكر فقط لتعديلات تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ولا ينوي البنك حالياً اتباع التعديلات مبكراً.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٤- التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد ولم يقم البنك بالاتباع المبكر لها (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ – العرض والإفصاح في البيانات المالية
في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ – العرض والإفصاح في البيانات المالية، والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ – عرض البيانات المالية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ اشتراطات جديدة للعرض ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المبالغ الإجمالية والفرعية المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يُشترط على المنشآت تصنيف كل الدخل والمصاريف في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات المتوقفة، حيث تُعدُّ الثلاث فئات الأولى جديدة. وتوجد اشتراطات وخيارات عرض محددة للمنشآت التي لديها أنشطة تجارية رئيسية محددة.

ويُشترط عليها أيضاً الإفصاح عن إجراءات الأداء المحددة للإدارة والموضوعة مؤخراً، حيث تتضمن المبالغ الفرعية للدخل والمصاريف وتشمل الاشتراطات الجديدة لجمع المعلومات المالية وتحليلها بناءً على "الأدوار" المحددة للبيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حولها.

أُدخلت تعديلات محدودة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ – بيان التدفقات النقدية، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية من العمليات بموجب الطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية"، وإزالة خيار تصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، توجد تعديلات لاحقة للعديد من المعايير الأخرى.

يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، والتعديلات على المعايير الأخرى، لفترات إعداد التقارير التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، ويُسمح بالاتباع المبكر مع وجوب الإفصاح عنه. وسيُطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ بأثر رجعي.

ويعمل البنك حالياً على تحديد جميع التأثيرات التي ستكون للتعديلات على البيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حول البيانات المالية.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية:

تثبيت الإيرادات
فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تسجيل دخل أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلي وهو السعر الذي يخصم به تحديداً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، لصافي المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي. يأخذ الاحتساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم احتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كدخل أو مصاريف فوائد.

بعدما يتم تخفيض القيمة المسجلة لبند الموجودات المالي أو مجموعة موجودات مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة، يستمر تثبيت دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. تشتمل هذه الرسوم على أتعاب الوصاية وإدارة الموجودات الائتمانية. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند اكتسابها أو تحققها.

يتم تثبيت دخل توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يكون هناك حق للبنك في الحصول على توزيعات الأرباح (شريطة تدفق المزايا الاقتصادية إلى البنك وإمكانية قياس قيمة الدخل بشكل معقول).

الأدوات المالية

التثبيت الأولي والقياس
يقيس البنك بنّد الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية في البداية بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات الإضافية والعائدة مباشرةً إلى استحواذ أو إصدار بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم تحميل تكاليف معاملات الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. وبعد التثبيت الأولي، يتمّ تثبيت مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، والتي تؤدي إلى تثبيت خسارة محاسبية في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يتمّ إنشاء بند الموجودات حديثاً.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند التثبيت الأولي، تقوم المنشأة بتثبيت الفرق على النحو التالي:

أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر متداول في سوق نشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل (أي، معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق القابلة للملاحظة، يتم تثبيت الفرق على أنه ربح أو خسارة.
ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت تثبيت الربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفاؤها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق القابلة للملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة وسعر الفائدة الفعلي
إن التكلفة المطفأة هي المبلغ الذي يقاس به بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية عند التثبيت الأولي ناقصاً الدفعات الرئيسية، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، والذي تم تعديله بالنسبة للموجودات المالية لإدراج أي مخصص خسارة.

إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يقوم فعلياً بخصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المقدرة مستقبلاً على مدى العمر المتوقع لبند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية إلى إجمالي المبلغ المدرج لبند الموجودات المالية (أي، تكلفته المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة لبند المطلوبات المالية. ولا يراعي الحساب خسائر الائتمان المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة التي تُعدّ جزءً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي مثل رسوم الإنشاء.

عندما يراجع البنك تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يُعدّل المبلغ المدرج لبند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية المعني ليعكس التقدير الجديد المخصوم باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تثبيت أي تغيرات ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق
يصنف البنك موجوداته المالية ضمن فئات القياس الآتية:
أ) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
ب) بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى؛ و
ج) بالتكلفة المطفأة.

فيما يلي اشتراطات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين
أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف بند المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين، بالإضافة إلى الصكوك.

يستند التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين إلى:
(١) نموذج أعمال البنك لإدارة الموجودات؛ و
(٢) خصائص التدفقات النقدية لبند الموجودات.

وبناءً على هذه العوامل، يصنف البنك أدوات الدين الخاصة به إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- *التكلفة المطفأة:* تُقاس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفوائد، والتي لا تُصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالتكلفة المطفأة. ويُعدّل المبلغ المدرج لهذه الموجودات مقابل مخصص خسارة الائتمان المتوقعة المُثبت. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن " الدخل من الاستثمارات أو دخل الفوائد " باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
- *القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:* تُقاس الموجودات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات، عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفوائد، والتي لا تُصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. تؤخذ الحركات في القيمة الدفترية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء تثبيت أرباح وخسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية التي يتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر. عند التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالية، يُعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ويتم تثبيتها ضمن الأرباح / (الخسائر) عند استبعاد الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الدخل من الاستثمارات" باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
- *القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:* يتم قياس الموجودات التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر على أداة الدين التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تُعدّ جزءً من علاقة التحوط ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، وتُعرض ضمن "صافي الأرباح/ الخسائر من الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الدخل من الاستثمارات".

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل إنتاج التدفقات النقدية. أي إذا ما كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلٍ من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي منهما قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية باعتبارها ضمن نموذج الأعمال "الأخرى" وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتضمن العوامل التي وضعها البنك في اعتباره عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات وكيفية تقييم أداء الموجودات والإبلاغ عنه لموظفي الإدارة العليا وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية دفع رواتب ومكافآت المديرين.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

أدوات الدين (تتمة)

الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد (اختبار الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد). وعند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي، يتضمن الربح فقط مبلغ مقابل للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسي الأخرى وهامش ربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تتضمن الشروط التعاقدية تعرضاً للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف بند الموجودات المالية ذي الصلة وقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعيد البنك تصنيف أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية الفترة المحاسبية الأولى بعد التغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغييرات نادرة جداً.

أدوات حقوق الملكية
أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي، الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تعدّ دليلاً على وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية. يقوم البنك بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تختار فيها إدارة البنك، عند التثبيت الأولي، تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بصورة غير قابلة للإلغاء. تتمثل سياسة البنك في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير إنتاج العوائد الاستثمارية. وعند استخدام هذا الخيار، يتم تثبيت أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يُعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك عند الاستبعاد. عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، يُعاد تصنيف أي رصيد ذي صلة ضمن احتياطي القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح غير الموزعة. لا يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكلٍ منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. ويستمر تثبيت توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الأرباح أو الخسائر كدخل من الاستثمار عند تحقق حق البنك في الحصول على المدفوعات.

الانخفاض في القيمة
يقوم البنك على أساس مستقبلي بتقييم خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين لديه المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، وكذلك المرتبطة بالتعرض الذي ينشأ عن التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يثبت البنك مخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ إعداد كل تقرير. ويعكس قياس خسارة الائتمان المتوقعة:

- مبلغاً غير متحيز وأكثر احتمالية للخسارة المتوقعة والذي يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للأموال، بخصم التدفقات النقدية المتوقعة مع احتمالية التعثر الملحقة بكل من التدفقات النقدية؛
- معقولية المعلومات الداعمة المتاحة في تاريخ إعداد التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

يتمّ الاستفاضة في الإفصاح عن تفاصيل نماذج الانخفاض في القيمة والمعايير المختلفة التي يستخدمها البنك لتحديد الانخفاض في قيمة الموجودات المالية في الإيضاح ٢٨ حول هذه البيانات المالية.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

إعادة هيكلة القروض وجدولتها
يعيد البنك أحيانًا التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية للقروض الممنوحة للعملاء أو تعديلها في الأحوال الأخرى. وعندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم إذا ما كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك من خلال مراعاة، من بين أمور أخرى، العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- إذا ما تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية، والتي تؤثر بشكل جوهري على القيمة الاقتصادية للقرض.
- تُعدّ إعادة الهيكلة غير المتعثرة تغييراً في مدة القرض وأسعار الفائدة وتعهدات سداد القرض الأخرى عندما لا يعاني المقترض من صعوبة مالية ولا يوجد تأثير كبير للقيمة الاقتصادية للقرض.
- تُعدّ إعادة الهيكلة المتعثرة تغيراً في مدة القرض وأسعار الفائدة وتعهدات القرض الأخرى عندما يعاني المقترض من صعوبة مالية ويوجد تأثير كبير على القيمة الاقتصادية للقرض.
- إدخال ضمانات أو تحسينات أمنية أو ائتمانية أخرى والتي تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

يرى البنك التسهيل الائتماني كإعادة هيكلة غير متعثرة إذا تمّ تعديل أي من شروطه رسمياً لأسباب تجارية أو تنظيمية مثل الرغبة في تخفيف الصعوبات المالية المستقبلية، وتُستثنى مواقف التعثر المالي وقت إعادة الهيكلة. وتشمل التسهيلات الائتمانية لإعادة الهيكلة غير المتعثرة التسهيلات الائتمانية التي تتمّ الالتزامات التعاقدية وعمليات السداد من أجلها دون وجود سجل من حالات التأخر في سداد التسهيل الائتماني:

- أي تغيير في سعر الفائدة التعاقدي.
- أي تغيير في المدة التعاقدية و/أو جدول السداد لمواءمة عمليات السداد تلك مع التدفقات النقدية المستقبلية للمدين بشكل أفضل، إذا لم يكن هناك تعثر في أي وقت خلال عملية إعادة الهيكلة.
- إعادة الهيكلة قبل واقعة التعثر، وتُوفر كامتياز للتعديل في تواريخ سداد المبلغ الأصلي.

يرى البنك التسهيل الائتماني كإعادة هيكلة متعثرة إذا تمّ تعديل أي من شروطه رسمياً في سياق الصعوبات المالية للمدين ولمنح المدين امتيازات الأسباب الاقتصادية أو القانونية. ويشمل ذلك إعادة الهيكلة التي تبدأ أو تنتهي بعد أن يصبح التسهيل الائتماني متأخر في السداد. وبالنسبة للحالات المتوقفة حيث قد تستغرق عملية الهيكلة فيها وقتاً يزيد عن ٩٠ يوماً للاكتمال، والتي لا يستوفي خلالها المدين التزاماته المالية بحسب شروط التسهيل الأصلي، فلا تُعدّ تعثراً.

تعديل الموجودات المالية
عند إعادة التفاوض على التدفقات النقدية التعاقدية لبند موجودات مالية أو تعديلها بأي شكل آخر نتيجة إعادة هيكلة تجارية وليس بسبب مخاطر الائتمان أو اعتبارات الانخفاض في القيمة، يقوم البنك بإجراء تقييم – قائم على عوامل نوعية – لتحديد ما إذا كانت هذه التعديلات تؤدي إلى التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالية ذلك أم لا.

عند تقييم ما إذا كان ينبغي التوقف عن تثبيت قرض إلى عميل أم لا، يأخذ البنك، من بين أمور أخرى، العوامل التالية في عين الاعتبار:

- تغير عملة القرض
- إدخال ميزة حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل
- ما إذا كان التعديل من شأنه أن يجعل تلك الأداة المالية لا تستوفي بعد الآن معيار دفعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم أم لا.

إذا لم يسفر هذا التعديل إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل كبير، كما هو موضح أدناه، فإنه لا يؤدي إلى التوقف عن التثبيت. وبناء على التغير في التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، يقوم البنك بتثبيت ربح أو خسارة ناتجة عن التعديل إلى الحد الذي لم يكن قد تم فيه بالفعل تثبيت خسارة انخفاض في القيمة.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التوقف عن التثبيت لسبب غير إعادة الهيكلة والجدولة
يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المالية أو جزء منها عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصـــول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) يقوم البنك بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية بصـــورة فعلية، أو (٢) لا يقوم البنك بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية ويحتفظ بها بصورة فعلية، ولكنه لا يحتفظ بالسيطرة.

يبرم البنك معاملات يحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصـــول على التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنه يتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى منشـــآت أخرى وتحويل كافة المخاطر والامتيازات بصـــورة فعلية. تتمّ معالجة هذه المعاملات محاسبياً على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء التثبيت إذا كان البنك:
- ليس لديه التزام بسداد الدفعات ما لم يقم بتحصيل مبالغ مساوية من الموجودات؛
- لا يُسمح له ببيع أو رهن الموجودات أو رهنها؛ و
- لديه التزام بتحويل أي مبالغ نقدية يحصلها من الموجودات دون تأخير جوهري.

المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق
تُثبت المطلوبات المالية (وتشمل ودائع أسواق المال والأرصدة المستحقة إلى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:
- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصـــنفة على هذا النحو عند التثبيت الأولي. يتم عرض الأرباح أو الخســـائر من المطلوبات المالية المصـــنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخســـائر جزئياً في بنود الدخل الشـامل الأخرى (التغير في القيمة العادلة العائد إلى مخاطر الائتمان) وجزئيًا في الأرباح أو الخسـائر (المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة لبند المطلوبات). هذا ما لم يكن هذا العرض ســـيخلق، أو يوســـع، عدم تطابق محاسبي، وفي هذه الحالة يتم أيضًا عرض الأرباح والخسائر العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة ببند المطلوبات ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- المطلوبات المالية الناشـئة عندما لا يكون تحويل الموجودات المالية مؤهلاً للتوقف عن التثبيت أو عند تطبيق منهجية الارتباط المســـتمر. وعندما لا يكون تحويل الموجودات المالية مؤهلاً للتوقف عن التثبيت، يتم تثبيت بند مطلوبات مالية مقابل المبلغ المستلم للتحويل. و
- عقود الضمانات المالية والتزامات القروض.

التوقف عن التثبيت
يتم التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند إطفائها (أي، عند الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء صلاحيته).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشـر بأن أحد الموجودات قد تعرض لانخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء اختبار الانخفاض في القيمة السنوي، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات. إن المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات أو للوحدات المنتجة للنقد يمثل القيمة العادلة لبند الموجودات ناقصاً التكاليف للبيع وقيمة الاســـتخدام له أيهما أعلى. عندما يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات أو عندما تزيد قيمة الوحدات المنتجة للنقد عن المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر بند الموجودات بأنه انخفضت قيمته ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله.

وعند تقييم قيمة الاســـتخدام، فإن التدفقات النقدية المســـتقبلية المقدرة العائدة لبند الموجودات يتم تخفيضـــها إلى القيمة الحالية باســـتخدام معدلات الخصـــم التي تعكس تقييمات الســـوق الحالية للقيمة الزمنية لأموال والمخاطر المحددة لبند الموجودات. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف للبيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأكيد هذا الاحتساب بمضاعفات التقييم أو أية مؤشرات أخرى متوفرة للقيمة العادلة.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

يتم إجراء تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير لمعرفة فيما إذا كان يوجد مؤشر بأن خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يقدر البنك المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ بند الموجودات الممكن تحصيله منذ تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة الأخيرة. تكون عملية العكس محدودة بحيث لا يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات عن المبلغ الممكن تحقيقه ولا يزيد عن المبلغ المدرج الذي قد يكون تم تحديده بعد تنزيل الاستهلاك، شريطة أنه لم يتم تثبيت مبالغ للانخفاض في القيمة لبند الموجودات في السنوات السابقة. يتم تثبيت مثل هذا الانعكاس في بيان الأرباح أو الخسائر.

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية
يتم تثبيت كافة المشتريات والمبيعات "العادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي، في تاريخ استلام بند الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمه إليه باستثناء بعض أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تم تثبيتها في تاريخ المتاجرة، أي، التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء بند الموجودات أو بيعه. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

النقد وما في حكمه
يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء
يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة وفقاً لاتفاقيات إعادة الشراء ("المرتجعات") في الإيضاحات حول البيانات المالية للبنك كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج بند مطلوبات الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة للبنوك.

المبالغ المستحقة من البنوك
يتم إظهار المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة
إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق الرئيسي في تاريخ قياس القيمة العادلة. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض بأن المعاملة لبيع بند الموجودات أو لتحويل بند المطلوبات تحدث إما:

- في السوق الرئيسي لبند الموجودات أو المطلوبات، أو
- في غياب السوق الرئيسي، في الأسواق التي تحقق أعلى عائد لبند الموجودات والمطلوبات.

إذا كان لبند موجودات أو بند مطلوبات تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، يقيس البنك الموجودات والمراكز طويلة لأجل بسعر العرض والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يثبت البنك التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة كما في نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تنطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار العطاءات بالنسبة للموجودات وأسعار العروض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد والتي تشتمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم احتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة للعقود ذات تواريخ استحقاق مشابهة.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات
يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة، ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. تشمل التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرةً إلى استحواذ البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة لبند الموجودات أو تثبيتها كبند موجودات منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى البنك، ويمكن قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق. ويتم تحميل كافة تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يُثبت الاستهلاك لشطب تكاليف الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستخدام المقدرة للموجودات المعنية كما يلي:

	السنوات
الأثاث وأجهزة الحاسوب	٤
السيارات	٤

يتم التوقف عن تثبيت أي بند من الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يكون من غير المتوقع تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية من الاستمرار في استخدامه أو استبعاده. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أي من بنود الممتلكات والمعدات أو سحبه من الخدمة على أنها الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية لبند الموجودات وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر.

تتمّ مراجعة أعمار الاستخدام المقدرة والقيم المتبقية وطريقة احتساب الاستهلاك بنهاية كل سنة، مع تأثير أية تغيرات في التقدير تم احتسابه على أساس مستقبلي.

تُحمّل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر مثبتة للانخفاض في القيمة. تشمل التكلفة الأتعاب المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للبنك. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام المقرر لها. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا تستهلك الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

الموجودات غير الملموسة
يتم إدراج برمجيات الحاسوب التي يستحوذ عليها البنك بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. تتمّ رسملة المصاريف اللاحقة لموجودات الحاسوب فقط إذا زادت من المزايا الاقتصادية المستقبلية المضمنة في بند الموجودات المحدد الذي تتعلّق به. تُسجّل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُثبت إطفاء برمجيات الحاسوب لشطب تكاليف الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستخدام المقدرة للموجودات المعنية من تاريخ توفرها للاستخدام.

	السنوات
برمجيات الحاسوب	٤

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة (تتمة)

الموجودات المالية تحت التطوير – تكاليف البحث والتطوير
تدرج التكاليف المتعلقة بالأبحاث كمصاريف عند تكبدها. ويتم تثبيت مصاريف تطوير مشروع فردي كبند موجودات غير ملموس عندما يستطيع البنك توضيح ما يلي:

- الجدوى الفنية لاستكمال بند الموجودات غير الملموس بحيث يكون بند الموجودات متوفراً للاستخدام أو البيع.
- نيته للإكمال وقدرته وعزمه على استخدام أو بيع بند الموجودات
- كيف سيحقق بند الموجودات مزايا اقتصادية مستقبلية
- توافر الموارد لاستكمال بند الموجودات
- القدرة على قياس المصاريف أثناء التطوير بشكل موثوق

ولاحقاً للتثبيت الأولي لمصاريف التطوير كبند موجودات، يتم إدراج بند الموجودات بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم واي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يبدأ إطفاء بند الموجودات عند اكتمال التطوير وتوفر بند الموجودات للاستخدام. ويتم إطفاءه على مدى فترة المنفعة المستقبلية المتوقعة. خلال فترة التطوير، يتم اختبار بند الموجودات لتحديد الانخفاض في القيمة سنوياً.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. وعادةً ما يستند استحقاق هذه المكافآت إلى طول فترات الخدمة التي يقضيها الموظفون لدى البنك. وتُحسب التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة العمل ولا تكون أقل من بند المطلوبات الناشئ بموجب قوانين العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم الإفصاح عن المخصص الناتج على أنه "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي ضمن بند "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٦).

يسدد البنك المعاشات والمساهمات الوطنية للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى
يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) على البنك نتيجة حدث سابق، ومن المرجح أن يكون البنك مطالباً بتسديد الالتزام ويمكن عمل تقدير معقول لمبلغ الالتزام.

إن المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ إعداد التقرير، مع مراعاة المخاطر والتقديرات غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. وفي حالة قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، تكون قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما يكون من المتوقع استرداد كل أو بعض المزايا الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، يتم تثبيت المبلغ المستحق كبند موجودات إذا كان الاسترداد أكيداً من الناحية العملية وكان يمكن قياس المبلغ المستحق بشكلٍ موثوق.

عندما تكون احتمالية التدفق الخارج بعيدة أو محتملة لكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق لها، يتم الإفصاح عن بند مطلوبات طارئ. ومع ذلك، عندما يرى البنك أن الإفصاح عن هذه التقديرات على أساس كل حالة على حدة من شأنه أن يضر بنتائجه، فإن البنك لا يدرج إفصاحات مفصلة خاصة بكل حالة في بياناته المالية. ترد المزيد من الإفصاحات في الإيضاح ٢٦.

الضمانات المالية
يقدم البنك ضمانات مالية تتألف من الضمانات وأوراق القبول في سياق الأعمال العادية. ويتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" باعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس مطلوبات البنك حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ وأحسن تقدير للنفقات المطلوبة لتسديد أي التزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

إن أية زيادة في بند المطلوبات المتعلق بالضمانات المالية تدرج في بيان الأرباح أو الخسائر. ويثبت القسط المقبوض في بيان الأرباح أو الخسائر تحت بند "الدخل الآخر" حسب طريقة القسط الثابت على مدى الفترة المقدرة للضمان.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار
يتم تثبيت عقود الإيجار كبند موجودات حق استخدام ويتم تثبيت بند مطلوبات مقابل في التاريخ الذي يتوفر فيه بند الموجودات المؤجر للاستخدام من قبل البنك. ويتم تخصيص كل دفعة إيجار بين بند المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم إدراج تكلفة التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر على مدى فترة الإيجار للوصول إلى نسبة فائدة دورية ثابتة على الرصيد المتبقي من بند المطلوبات لكل فترة. يتم استهلاك بند موجودات حق الاستخدام على مدى عمر استخدام بند الموجودات وفترة الإيجار على أساس القسط الثابت، أيهما أقصر.

وتقاس الموجودات والمطلوبات الناتجة عن عقد الإيجار في البداية على أساس القيمة الحالية. تتضمن مطلوبات عقود الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار التالية:

- المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة جوهرياً)، ناقصاً أي حوافز إيجار مدينة؛
- دفعة الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة؛
- المبالغ المتوقع أن تستحق الدفع بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً إلى حدٍ معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و
- دفعات غرامات إنهاء عقد الإيجار إذا كانت فترة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لهذا الخيار.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. في حالة عدم إمكانية تحديد النسبة، يتم استخدام نسبة الاقتراض المتزايدة للمستأجر، باعتبارها النسبة التي قد يدفعها المستأجر لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على بند موجودات بنفس القيمة في بيئة اقتصادية مماثلة بنفس الشروط والأحكام.

تُقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تتألف مما يلي:
- مبلغ القياس الأولي لبند مطلوبات عقود الإيجار؛
- أي مدفوعات عقود إيجار تمت في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تكاليف الاستعادة.

يتم تثبيت المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف ضمن الأرباح أو الخسائر. إن عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار ذات فترة إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل.

الضرائب

ضريبة الدخل
يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع تحصيله من أو المدفوع لسلطات الضرائب.

إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المثبتة مباشرة ضمن حقوق الملكية يتم تثبيتها ضمن حقوق الملكية وليس في بيان الأرباح أو الخسائر. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتعلقة بعوائد الضريبة بخصوص الأوضاع التي تكون فيها التشريعات الضريبية المطبقة خاضعة للتفسيرات وتحدد المخصصات عندما يكون ذلك ملائماً.

يتم تكوين مخصص الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات على الفروقات المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض التقارير المالية بتاريخ إعداد التقرير. يتم تثبيت مطلوبات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء:

- عندما ينشأ بند مطلوبات الضريبة المؤجلة من التثبيت الأولي للشهرة أو لبند موجودات أو لبند مطلوبات في المعاملة التي ليست دمج الأعمال ولا تؤثر، في وقت المعاملة، على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة؛ و
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة والحصص في الترتيبات المشتركة، حيث يمكن التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة وأنه من المحتمل أن الفروق المؤقتة لن تنعكس في المستقبل المنظور.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب (تتمة)

ضريبة الدخل (تتمة)

يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة. تثبت موجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المرجح أن الربح الخاضع للضريبة سوف يكون متوفرا مقابل الذي يمكن استخدامه من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم وترحيل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة ما عدا:

- عندما ينشأ بند موجودات الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة القابلة للخصم من التثبيت الأولي لبند موجودات أو لبند مطلوبات في المعاملة التي ليست دمج أعمال ولا تؤثر، في وقت المعاملة، على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة؛ و
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة والحصص في الترتيبات المشتركة، يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المرجح أن الفروقات المؤقتة سوف يتم عكسها في المستقبل المنظور وأن الربح الخاضع للضريبة سوف يكون متاحا مقابل الذي يمكن استخدامه من الفروقات المؤقتة.

يتم مراجعة القيمة المدرجة لبند موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ إعداد كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة الكافية ستكون متوفرة للسماح باستخدام جميع أو جزء من موجودات الضريبة المؤجلة. إن موجودات الضريبة المؤجلة غير المثبتة يتم إعادة تقييمها في تاريخ تقديم كل تقرير مالي ويتم تثبيتها إلى الحد الذي يصبح فيه من المرجح أن الربح الخاضع للضريبة سوف يسمح في المستقبل باسترداد بند موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بالنسب الضريبية المتوقع تطبيقها في السنة عند تحقيق بند الموجودات أو سداد بند المطلوبات، استناداً إلى النسب الضريبية (والقوانين الضريبية) التي تم سنها أو تشريعها بشكل فعلي بتاريخ إعداد التقرير المالي.
إن الضرائب المؤجلة المتعلقة بالبنود المثبتة خارج الأرباح أو الخسائر يتم تثبيتها أيضاً خارج الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت بنود الضريبة المؤجلة بخصوص المعاملة المعنية إما ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أو مباشرةً في حقوق الملكية.

تقوم الشركة بتسوية موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة فقط إذا كان لديها حق قانوني ملزم لتسوية موجودات الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية التي تتعلق بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس السلطة الضريبية إما على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت مختلفة خاضعة للضريبة، والتي تهدف إما لتسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات بالتزامن، في كل فترة مستقبلية يُتوقع فيها تسوية أو استرداد المبالغ الجوهرية لمطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

ضريبة القيمة المضافة
يتم تثبيت المصاريف والموجودات بعد تنزيل مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء:
عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو خدمات لا يمكن استردادها من مصلحة الضرائب، في هذه الحالة، يتم تثبيت ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكاليف شراء بند الموجودات أو جزء من بنود المصاريف، متى كان ذلك مناسباً. وعند إدراج الذمم المدينة والدائنة مع تضمين مبلغ ضريبة القيمة المضافة، ويتم تضمين صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من، أو المستحق الدفع إلى، هيئة الضرائب كجزء في الذمم المدينة أو الذمم الدائنة في بيان المركز المالي.

تحويل العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات المصنفة بالعملات الأجنبية مبدئيًا بالعملة المستخدمة عن طريق تطبيق سعر الصرف الفوري السائد في تاريخ المعاملة.

إن الموجودات والمطلوبات النقدية المصنفة بالعملات الأجنبية يعاد تحويلها بسعر الصرف الفوري للعملة المستخدمة بتاريخ التقرير. وتدرج جميع الفروق في صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الأنشطة غير المتداولة في الدخل غير التشغيلي الآخر/المصاريف غير التشغيلية الأخرى في بيان الدخل، باستثناء الجزء الساري من الفروق على السلفيات بالعملات الأجنبية والذي يُعالج محاسبياً على أنه تحوط فعلي مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية. وتُثبت هذه الفروق في بنود الدخل الشامل الأخرى حتى استبعاد صافي الاستثمار، حيث تُثبت في بيان الدخل. وأيضاً، تُثبت الرسوم الضريبية والاعتمادات العائدة إلى فروق سعر الصرف في تلك البنود النقدية في بنود الدخل الشامل الأخرى.

٥- معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

إن البنود غير النقدية التي تقاس حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة كما في تاريخ التثبيت.

الموجودات الائتمانية
إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للبنك وعليه، لا تُثبت في بيان المركز المالي.

تسوية الموجودات والمطلوبات المالية
تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق ملزم قانوناً لتسوية المبالغ المثبتة أو عندما ينوي البنك التسداد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات بالتزامن.

إعداد التقارير القطاعية
يستند إعداد التقارير القطاعية لدى البنك إلى القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والمصرفية.

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع طريقة إعداد التقارير الداخلية والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للبنك (المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية للبنك) من أجل تخصيص الموارد لقطاعات المنشأة وتقييم أدائها.

توزيعات الأرباح العادية
يتم تثبيت توزيعات الأرباح العادية كبند مطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن تتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم اقتطاع الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولن تكون مرتبطة بالبنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية يجري الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ إعداد التقرير المالية.

٦- النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
نقد في الصندوق	**٤٦٤**	٥٦٥
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حساب جاري	**٢٥٢**	٢٥٢
إيداعات	**٤١٤,٠٠٠**	٦٦٣,٠٠٠
وديعة احتياطي نظامي	**٢٣٣,٢٢٥**	٢٢٩,٩٣٥
	٦٤٧,٩٤١	٨٩٣,٧٥٢

بلغ متوسط العائد على الودائع التي تترتب عليها فوائد للسنة ٤,٣٣٪ سنوياً (٢٠٢٤ – ٥,٣٩٪ سنوياً).

تُحفظ ودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم ويمكن سحبها بالكامل في أي يوم لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. لا تترتب فوائد على النقد في الصندوق ووديعة الاحتياطي النظامي. ولا تشكل المبالغ التي تتألف من وديعة الاحتياطي النظامي أعلاه جزءً من النقد وما في حكمه.

٧- المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، بالصافي

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
إيداعات	**١١٧,١٩٩**	٣٣٠,٧٣٢
تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	**٤٣٨,٣٢٢**	١٩٦,٧٥١
	٥٥٥,٥٢١	٥٢٧,٤٨٣
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(١٤٩)**	(٢١٠)
	٥٥٥,٣٧٢	٥٢٧,٢٧٣

بلغ متوسط العائد على الإيداعات البنكية للسنة ٢,٥٩٪ سنوياً (٢٠٢٤ – ٤,٠٧٪ سنوياً).

تشمل الإيداعات ودائع تُستحق في الأصل بعد ثلاثة أشهر بقيمة ٩,٤٢٥ ألف درهم (٢٠٢٤ – ٥,٥٠٩ ألف درهم).

٨- الاستثمارات، بالصافي

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
أدوات حقوق الملكية		
غير متداولة	**١٦,٠٢٧**	١٨,٤٨٩
إجمالي الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**١٦,٠٢٧**	١٨,٤٨٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى		
أدوات الدين		
متداولة	**٢,٢٧٣,٩٨٠**	٢,٤٥٦,١٨٨
أدوات حقوق الملكية		
متداولة	**١٠٧,٨٢٥**	٩١,٢٤٠
غير متداولة	**٣,٦٩٧**	٨,٦٣١
	١١١,٥٢٢	٩٩,٨٧١
إجمالي الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**٢,٣٨٥,٥٠٢**	٢,٥٥٦,٠٥٩
استثمارات بالقيمة المطفأة		
أدوات الدين		
متداولة	**٢٥٨,٨٤٠**	١٩٧,٠٠٨
إجمالي الاستثمارات المتداولة بالتكلفة المطفأة	**٢٥٨,٨٤٠**	١٩٧,٠٠٨
إجمالي الاستثمارات	**٢,٦٦٠,٣٦٩**	٢,٧٧١,٥٥٦
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(١١,٤٧٥)**	(٣٢,٦١٢)
الاستثمارات، بالصافي	**٢,٦٤٨,٨٩٤**	٢,٧٣٨,٩٤٤

لم يشترِ البنك أي أسهم حقوق ملكية إضافية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يستخدم البنك تسلسل القيمة العادلة التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر، و
المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة، ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

٨- الاستثمارات، بالصافي (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، احتفظ البنك بالاستثمارات التالية المُقاسة كما يلي:

	المجموع ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	استثمارات محملة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:				
محلية	٧٤٧,٦٢٩	٦٦٣,٠٥٢	–	٨٤,٥٧٧
إقليمية	٤٢٢,٨٠٠	٣٣١,٦٣٣	–	٩١,١٦٧
دولية	١,٣٦٢,٣٩١	١,٢٧٩,٢٩٥	–	٨٣,٠٩٦
أدوات حقوق الملكية:				
محلية	١١١,٥٢٢	٦٧,٦٥٤	٤٣,٨٦٨	–
دولية	١٦,٠٢٧	–	١٦,٠٢٧	–
إجمالي الاستثمارات	٢,٦٦٠,٣٦٩	٢,٣٤١,٦٣٤	٥٩,٨٩٥	٢٥٨,٨٤٠
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ١٠)	(١١,٤٧٥)			
الاستثمارات، بالصافي	٢,٦٤٨,٨٩٤			

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة لاستثمارات الدين المحملة بالتكلفة المطفأة ٢٤٢,٧٠٦ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – ١٥٤,٦٩٢ ألف درهم) وسيُعاد تصنيف هذه الاستثمارات ضمن المستوى ١ من تسلسل القيمة العادلة.

خلال السنة، تم إجراء تبادل الزامي لاستثمار منخفض القيمة بالكامل مُقاس بالتكلفة المطفأة مقابل استثمارات جديدة بموجب شروط إعادة الهيكلة. وتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المستلمة في المقابل بمبلغ لا شيء في وقت التبادل وكما في فترة إعداد التقرير. وعليه، قام البنك بالتوقف عن تثبيت الاستثمار الحالي المقاس بالتكلفة المطفأة بمبلغ ٢١,٤٥٩ ألف درهم، وقام بتثبيت خسارة بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم وتم عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن هذا الاستثمار بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، احتفظ البنك بالاستثمارات التالية المُقاسة كما يلي:

	المجموع ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	استثمارات محملة بالتكلفة المطفأة ألف درهم
أدوات الدين:				
محلية	٨٣٦,٣٧٥	٧٦٩,١٣٢	–	٦٧,٢٤٣
إقليمية	٣١٩,٩٢٥	٢٦٩,٢٨٢	–	٥٠,٦٤٣
دولية	١,٤٩٦,٨٩٦	١,٤١٧,٧٧٤	–	٧٩,١٢٢
أدوات حقوق الملكية:				
محلية	٩٩,٨٧١	٥٣,٠٩٦	٤٦,٧٧٥	–
دولية	١٨,٤٨٩	–	١٨,٤٨٩	–
إجمالي الاستثمارات	٢,٧٧١,٥٥٦	٢,٥٠٩,٢٨٤	٦٥,٢٦٤	١٩٧,٠٠٨
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ١٠)	(٣٢,٦١٢)			
الاستثمارات، بالصافي	٢,٧٣٨,٩٤٤			

٨- الاستثمارات، بالصافي (تتمة)

يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية للمستوى الثالث للاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة. وتعكس التحويلات إلى المستوى ٣ التغيرات في ظروف السوق نتيجة للأدوات التي أصبحت أقل سيولة. وبالتالي، يحتاج البنك إلى مدخلات غير قابلة للملاحظة لحساب قيمتها العادلة.

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
في بداية السنة	**٦٥,٢٦٤**	٣٦,٩٩٥
صافي (الخسارة)/ الربح غير المحقق/ المحقق المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر	**٤,٩٤٥**	٤,٢٢٤
صافي الخسارة غير المحققة/ المحققة المثبتة في الربح أو الخسارة	**(١,٥٨٨)**	–
تحويلات إلى المستوى ٣	**–**	٢٤,٢٧٥
إضافات	**٩١٨**	–
استبعادات	**(٩,٦٤٤)**	(٢٣٠)
في نهاية السنة	**٥٩,٨٩٥**	٦٥,٢٦٤

تُقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المُصنفة ضمن المستوى ٣ في بعض الأحوال باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المدعومة بالأسعار من المعاملات الحالية الملحوظة في السوق لنفس الأداة ولا تستند إلى البيانات الملحوظة في السوق. ويستخدم البنك أساليب التقييم استناداً إلى نوع الأداة والبيانات المتوفرة في السوق.

تشمل أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، مقارنة بالأدوات المماثلة التي يوجد لها أسعار يمكن ملاحظتها في السوق، وتحليل المركز المالي للشركة المستثمر فيها ونتائجها، وملف المخاطر وعوامل أخرى. ويتمثل هدف أساليب التقييم في الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر المقبوض لبيع بند الموجودات أو المدفوع لتحويل بند المطلوبات في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

وتُحدد التغيرات المواتية وغير المواتية في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأداة نتيجة اختلاف مستويات المقاييس غير الملحوظة، والتي يُعدّ قياسها أمراً تقديرياً. إن أي تغيير في واحد أو أكثر من المدخلات غير الملحوظة لعكس الافتراضات البديلة الممكنة بصورة معقولة لن يغير في القيمة العادلة بشكل ملموس.

٩- القروض والسلفيات، بالصافي

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
إجمالي القروض والسلفيات	**٩٣٤,١٨٢**	٩٠٩,٦٥١
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)	**(٤,٧٩٣)**	(١١,٠٠٢)
ناقصاً: الفوائد والرسوم المعلقة	**–**	(٥١١)
القروض والسلفيات، بالصافي	**٩٢٩,٣٨٩**	٨٩٨,١٣٨

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للقروض والسلفيات تساوي تقريباً قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتترتب عليها فوائد بالأسعار السائدة في السوق.

١٠- مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
مخصص المبالغ المستحقة من البنوك		
في ١ يناير	**٢١٠**	٣٦٤
العكس للسنة	**(٦١)**	(١٥٤)
في ٣١ ديسمبر	**١٤٩**	٢١٠
مخصص القروض والسلفيات		
في ١ يناير	**١١,٠٠٢**	٨,٦٥٧
المحمل للسنة	**١,٤٤٤**	٢,٣٤٥
القروض والسلفيات المشطوبة	**(٧,٦٥٣)**	–
في ٣١ ديسمبر	**٤,٧٩٣**	١١,٠٠٢
مخصص الاستثمارات – مُقاسة بالتكلفة المطفأة		
في ١ يناير	**٣٢,٦١٢**	٣٣,٢٥٩
العكس للسنة	**(٢١,١٣٧)**	(٦٤٧)
في ٣١ ديسمبر	**١١,٤٧٥**	٣٢,٦١٢
مخصص موجودات أخرى		
في ١ يناير	–	–
المحمل للسنة	**٩٧**	–
	٩٧	–

خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي تحليل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلفيات والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والمبالغ المستحقة من البنوك حسب المرحلة:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
خسائر الائتمان المتوقعة – على مدى عمر الاستخدام (المرحلة ٣)	**١٢,٢٤٣**	٤٠,٨٦١
خسائر الائتمان المتوقعة – على مدى ١٢ شهراً (المرحلة ١)	**٤,٢٧١**	٢,٩٦٣
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة	**١٦,٥١٤**	٤٣,٨٢٤

١٠-١ صافي عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
عكس انخفاض قيمة الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة*	**٢١,١٣٧**	٦٤٧
خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**(١,٤٤٨)**	(٣٣٠)
خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات	**(١,٤٤٤)**	(٢,٣٤٥)
عكس انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من البنوك	**٦١**	١٥٤
خسارة انخفاض قيمة الموجودات الأخرى	**(٩٧)**	–
	١٨,٢٠٩	(١,٨٧٤)

*خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بالتوقف عن تثبيت استثمار مُقاس بالتكلفة المطفأة بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم وعكس خسارة الائتمان المتوقعة المقابلة لهذا الاستثمار بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم (راجع الإيضاح ٨).

١١- الاستثمار في شركة شقيقة

يمثل الاستثمار حصة البنك في رأس مال الشركة ويتم احتسابه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

اسم الشركة التابعة	***الدولة***	***نسبة الملكية***		***النشاط الرئيسي***
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	***٣١ ديسمبر ٢٠٢٤***	
شركة بنك الامارات للاستثمار ش.ذ.م.م	الإمارات	٢٤٪	٢٤٪	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية

يلخص الجدول التالي البيانات المالية الملخصة لاستثمار البنك في الشركة:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الحصة من بيان المركز المالي للشركة الشقيقة:		
الموجودات المتداولة	٧٢	٧٢
حقوق الملكية	٧٢	٧٢
الحصة من الإيرادات والأرباح للشركة الشقيقة:		
الإيرادات	–	–
الربح للسنة	–	–
القيمة الدفترية للاستثمار	٧٢	٧٢

لم يكن لدى الشركة الشقيقة مطلوبات طارئة أو التزامات رأسمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وافق مجلس الإدارة على سحب استثماراته من حصته في الشركة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا تزال عملية سحب الاستثمارات قيد التنفيذ، وذلك رهنًا باستكمال الموافقات التنظيمية المطلوبة.

١٢- موجودات أخرى

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
فوائد مستحقة	**٣٧,٥٠٣**	٣٧,٣٠٣
موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٢)	**٧,٧٩٠**	١٢,٧٧٨
مصاريف مدفوعة مقدماً	**٦,٤٨٥**	٣,٤١٣
ذمم مدينة أخرى	**٥,٠١٤**	٢,٩٠٦
	٥٦,٧٩٢	٥٦,٤٠٠

١٣- ممتلكات ومعدات

٢٠٢٥

	ممتلكات ومعدات			
	أثاث وأجهزة حاسوب* ألف درهم	**سيارات ألف درهم**	**أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٢٥	١٨,٥٣١	٨٣	١٩٣	١٨,٨٠٧
إضافات	١,٤٨٨	٢٦١	١٥٥	١,٩٠٤
أستبعادات	(٧١٨)	(٨٣)	–	(٨٠١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٩,٣٠١**	**٢٦١**	**٣٤٨**	**١٩,٩١٠**
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٥	١٦,١٠٩	٨٣	–	١٦,١٩٢
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	٧٨٢	٢٢	–	٨٠٤
استبعادات	(٧١٨)	(٨٣)	–	(٨٠١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٦,١٧٣**	**٢٢**	**–**	**١٦,١٩٥**
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٣,١٢٨**	**٢٣٩**	**٣٤٨**	**٣,٧١٥**

٢٠٢٤

	ممتلكات ومعدات			
	أثاث وأجهزة حاسوب* ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٠,٤٠٨	٨٣	١١٠	٢٠,٦٠١
إضافات	١٤٢	–	٨٣	٢٢٥
أستبعادات	(٢,٠١٩)	–	–	(٢,٠١٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٥٣١	٨٣	١٩٣	١٨,٨٠٧
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٤	١٧,٣٢٨	٨٣	–	١٧,٤١١
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	٨٠٠	–	–	٨٠٠
استبعادات	(٢,٠١٩)	–	–	(٢,٠١٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٦,١٠٩	٨٣	–	١٦,١٩٢
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٤٢٢	–	١٩٣	٢,٦١٥

*يشمل الأثاث وأجهزة الحاسوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الأعمال الفنية بقيمة ١,٠٨٤ ألف درهم وهي غير مستهلكة (٢٠٢٤ – ١,٠٨٤ ألف درهم).

١٤- موجودات غير ملموسة

٢٠٢٥

	برامج الحاسوب ألف درهم	موجودات غير ملموسة تحت التطوير ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠٢٥	٦,٨١٧	–	٦,٨١٧
إضافات	–	٣٥,٢٩٥	٣٥,٢٩٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٦,٨١٧**	٣٥,٢٩٥	٤٢,١١٢
الإطفاء:			
في ١ يناير ٢٠٢٥	٦,٣٣١	–	٦,٣٣١
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	٣٤١	–	٣٤١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٦,٦٧٢**	–	٦,٦٧٢
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٤٥**	٣٥,٢٩٥	٣٥,٤٤٠

خلال العام، تكبّد البنك نفقات مرتبطة بمبادرات تحديث التكنولوجيا، بما في ذلك تطوير وتنفيذ أنظمة مصـــرفية رقمية وإعادة تصـميم الإجراءات التشـغيلية ذات الصـلة (يرجى الرجوع إلى الإيضـاح رقم ١). ويتم رسـملة نفقات التطوير وفقاً للسـياسـة المحاسبية لدى البنك، بما في ذلك الجدوى الفنية لاستكمال الأصل، وتوفر النية والقدرة على استخدامه، وتوافر الموارد الكافية لإتمامه. ومن المتوقع رسملة الموجودات غير الملموسة قيد التطوير خلال الاثني عشر شهراً القادمة، بما يتماشى مع الجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

٢٠٢٤

	برامج الحاسوب ألف درهم	موجودات غير ملموسة تحت التطوير ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,٨٨٨	–	٦,٨٨٨
استبعادات	(٧١)	–	(٧١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦,٨١٧	–	٦,٨١٧
الإطفاء:			
في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,٠٤٤	–	٦,٠٤٤
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	٣٥٨	–	٣٥٨
استبعادات	(٧١)	–	(٧١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦,٣٣١	–	٦,٣٣١
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤٨٦	–	٤٨٦

١٥- ودائع العملاء

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
ودائع لأجل	**١,٧٣١,٦٣١**	٢,٦٣٠,٧٤٠
حسابات تحت الطلب	**١,٥٧٨,٣٢٦**	١,٠٤٦,٩٣٢
	٣,٣٠٩,٩٥٧	٣,٦٧٧,٦٧٢

١٦- مطلوبات أخرى

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	**٢٠,١٢٠**	٢٥,٢٢٦
مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح ٢٢)	**٧,٥٠٨**	١٢,٢٩٩
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (أ)	**٩,٠٦٩**	٨,٧١٩
رسوم مستحقة الدفع	**٤٢٧**	١٤٢
أخرى	**٢٩,٣٧٤**	٣٦,٢٣١
	٦٦,٤٩٨	٨٢,٦١٧

(أ) يقوم البنك بتكوين مخصـــص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي الحركات في بند المطلوبات المثبت في بيان المركز المالي بخصوص مكافأة نهاية الخدمة:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
في ١ يناير	**٨,٧١٩**	٧,٣٥٢
المحمل للسنة	**١,٥٣٦**	١,٦٦٥
المبلغ المدفوع	**(١,١٨٦)**	(٢٩٨)
في ٣١ ديسمبر	**٩,٠٦٩**	٨,٧١٩

١٧- رأس المال والاحتياطات

أ) رأس المال

يتألف رأس المال المصـــدر والمدفوع بالكامل للبنك من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ســـهم عادي قيمة كل منها ١٠٠ درهم (٢٠٢٤ – ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة كل منها ١٠٠ درهم).

ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً للمرسـوم بقانون اتحادي رقم ٣٢ لسـنة ٢٠٢١ وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأسـاسـي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من أرباح السـنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يسـاوي الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

ج) احتياطي الانخفاض في القيمة – العام

خلال ٢٠٢٤، أصـــدر مصـــرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لائحة إدارة مخاطر الائتمان الجديدة والمعايير المرافقة من خلال التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، والذي ينطبق على جميع المؤسـسـات المالية المرخصـة من مصـرف الإمارات العربية المتحدة التي تقدم تســـهيلات ائتمانية. ووفقاً للائحة إدارة مخاطر الائتمان الجديدة والمعايير المرافقة الجديدة الصـادرة عن مصـرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ينبغي على البنوك ضـمان ألا يقل إجمالي المخصـص المقابل لجميع التعرضـات في المرحلة ١ والمرحلة ٢ عن ١,٥٠٪ من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان، عند احتسـابه وفقاً للوائح رأس المال الصـادرة عن مصـرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وعندما تكون المخصـصـات الإجمالية المحتفظ بها أقل، يجوز الاحتفاظ بالنقص ضـمن احتياطي خاص بذلك في الميزانية العمومية ويكون غير قابل للتوزيع يُسـمى "احتياطي الانخفاض في القيمة – العام".

فيما يلي التسوية بين الحد الأدنى للمخصص المحدد والمخصص المحتسب وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الحد الأدنى لمخصص المرحلة ١ والمرحلة ٢ وفقاً لإشتراطات المصرف المركزي	**٤٢,١٣٨**	٣٢,٧٩٥
ناقصاً: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ المقابلة للدخل	**(٤,٢٧١)**	(٢,٩٦٣)
النقص في مخصص المرحلة ١ والمرحلة ٢ لاستيفاء الحد الأدنى لاشتراطات المصرف المركزي	**٣٧,٨٦٧**	٢٩,٨٣٢
رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة – العام كما في ١ يناير	**٢٩,٨٣٢**	٢٥,٣٠٦
زائداً: الاحتياطي غير القابل للتوزيع خلال السنة (احتياطي الانخفاض في القيمة – العام)	**٨,٠٣٥**	٤,٥٢٦
رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة– العام كما في ٣١ ديسمبر	**٣٧,٨٦٧**	٢٩,٨٣٢

١٨- دخل الفوائد من القروض والإيداعات

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
قروض وسلفيات	**٦٣,٦٨١**	٧١,٢٨٨
إيداعات بنكية	**٢٨,٩٨١**	٥٠,٣٤٣
	٩٢,٦٦٢	١٢١,٦٣١

١٩- صافي الدخل من الاستثمارات

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
دخل الفوائد على الاستثمارات في أدوات الدين	**١١٩,١٠٤**	١٢٣,٣٢٥
دخل توزيعات الأرباح	**٧,٢٢٩**	٦,١٤٤
صافي الخسارة المحققة على الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**(٢١,٨٤٣)**	(٥٠٠)
صافي الخسارة من الاستثمار المُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(١,٨٩٤)**	(٢,٩٨٥)
رسوم أمين الحفظ والمعاملات المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى	**(٨٧٢)**	(١,٠٣١)
	١٠١,٧٢٤	١٢٤,٩٥٣

٢٠- رسوم وعمولات ودخل آخر

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
رسوم من خدمات أمين الحفظ والخدمات الاستشارية	**٢٢,٤١٢**	٢١,٢٧١
رسوم منتجات وتكاليف معاملات	**١١,٣٢٥**	١٥,٢٣٣
عمولات ودخل آخر	**١,٧٦٣**	١,٤٩٧
	٣٥,٥٠٠	٣٨,٠٠١

٢١- مصاريف عمومية وإدارية

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
تكاليف موظفين	**٦٢,٦١٤**	٦١,٨٩٩
أتعاب استشارات	**٩,٦٧٥**	٩,٥٥٣
اتصالات واشتراكات	**٤,٥٠٨**	٣,٩٣٢
استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٢)	**٤,٩٨٨**	٣,٦٣٢
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٣)	**٨٠٤**	٨٠٠
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١٤)	**٣٤١**	٣٥٨
أخرى	**١٠,٩٦٣**	٨,٣٦٢
	٩٣,٨٩٣	٨٨,٥٣٦

٢٢- عقود الإيجار

لدى البنك عقود إيجار تتعلق بمقار المكاتب. إن التزام البنك بموجب عقود الإيجار الخاصة به مضمون بموجب حق ملكية المؤجر للموجودات المؤجرة. وبشكلٍ عام، يحظر على البنك التنازل عن بند الموجودات المؤجرة أو تأجيرها من الباطن.

أيضاً، يوجد لدى البنك عقود إيجار للموجودات الأخرى ذات فترات إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل وعقود إيجار للمعدات المكتبية بقيمة منخفضة. يطبق البنك استثناءات تثبيت "عقود الإيجار قصيرة الأجل" و"عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة" على هذه العقود.

(١) المبالغ المثبتة في بيان المركز المالي

فيما يلي المبالغ المدرجة لموجودات حق الاستخدام المثبتة والحركات خلال السنة:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
في ١ يناير	**١٢,٧٧٨**	٩,١٤٤
إضافة	**–**	٧,٢٦٦
الاستهلاك المحمل للسنة	**(٤,٩٨٨)**	(٣,٦٣٢)
في ٣١ ديسمبر	**٧,٧٩٠**	١٢,٧٧٨

فيما يلي المبلغ المدرج لمطلوبات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
في ١ يناير	**١٢,٢٩٩**	٨,٨٨٨
إضافة	**–**	٧,٢٦٦
أزدياد الفائدة	**٣٩٥**	١٤٥
مدفوعات الإيجار	**(٥,١٨٦)**	(٤,٠٠٠)
	٧,٥٠٨	١٢,٢٩٩
متداول	**٣,٠٩٦**	٤,٧٩١
غير متداول	**٤,٤١٢**	٧,٥٠٨
	٧,٥٠٨	١٢,٢٩٩

(٢) المبالغ المثبتة في بيان الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الاستهلاك المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	**٤,٩٨٨**	٣,٦٣٢
ازدياد الفائدة	**٣٩٥**	١٤٥
مصاريف تتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل	**٤٤٩**	٤٩١
	٥,٨٣٢	٤,٢٦٨

كان إجمالي التدفقات النقدية الصادر لعقود الإيجار (بخلاف عقود الإيجار قصيرة الأجل) في ٢٠٢٥ بمبلغ ٥,١٨٦ ألف درهم (٢٠٢٤ – ٤,٠٠٠ ألف درهم).

٢٣- ضريبة الدخل

مصروف ضريبة الدخل

فيما يلي عناصر مصروف ضريبة الدخل للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
ضريبة الدخل الحالية:		
بيان الأرباح أو الخسائر	**١١,١٧٠**	١١,٣٣٥
بيان الدخل الشامل الآخر	**(٣٣)**	١٠٨
الضريبة المؤجلة		
يتعلق بإنشاء الفروق المؤقتة وعكسها	**٣,٨٠٧**	(١٩٠)
	١٤,٩٤٤	١١,٢٥٣

تسوية الضريبة

تختلف رسوم الضريبة المبينة في بيان الأرباح أو الخسائر عن رسوم الضريبة التي تنطبق إذا تمّ تحميل جميع الأرباح وفقاً لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي تسوية مصروف الضريبة والربح المحاسبي المُضاعف بمعدل الضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الربح قبل الضريبة	**٩٤,٨١٥**	١٢٠,٠٤٨
عند معدل ضريبة الدخل الإلزامية		
بدولة الإمارات العربية المتحدة البالغ ٩٪	**٨,٥٣٣**	١٠,٨٠٤
التعديلات المتعلقة بالخصم الموحد وفقاً لقانون ضريبة الشركات	**(٣٤)**	(٣٤)
الدخل غير الخاضع للضريبة	**(٦٤٨)**	(٤٦٢)
المصاريف غير القابلة للاقتطاع	**١٠٣**	٦١٠
الضريبة بموجب القواعد الانتقالية	**١٦٦**	٤١٧
تعديلات بشأن ضريبة الدخل الحالية للسنوات السابقة	**(٤٧١)**	–
مصروف الضريبة الحالية بشأن الحد الأدنى للضريبة التكميلية	**٣,٥٢١**	–
مصروف ضريبة الدخل المدرج في الأرباح أو الخسائر	**١١,١٧٠**	١١,٣٣٥
معدل الضريبة الفعلي	**٪١١,٧٨**	٩,٤٤

الضريبة المؤجلة

يظهر الجدول التالي الضريبة المؤجلة المسجلة في بيان المركز المالي والتغيرات المسجلة في مصروف ضريبة الدخل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى:

	٢٠٢٥		**٢٠٢٤**	
	مطلوبات الضريبة المؤجلة **ألف درهم**	بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	**موجودات الضريبة المؤجلة** **ألف درهم**	بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم
إعادة تقييم أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**٣,٢١٩**	**٣,٤٠٩**	١٩٠	(١٩٠)
إعادة تقييم أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	**٣٩٨**	**٣٩٨**	–	–
	٣,٦١٧	**٣,٨٠٧**	١٩٠	١٩٠

٢٣- ضريبة الدخل (تتمة)

الضريبة المؤجلة (تتمة)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي التي تفرض حدًا أدنى لمعدل ضريبة يبلغ ١٥٪ على مستوى كل دولة (الركيزة الثانية). وقد قامت عدة دول بسن تشريعات ضريبية أو هي بصدد القيام بذلك للامتثال كليًا أو جزئيًا لمتطلبات الركيزة الثانية. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تقع الشركة الأم النهائية للبنك، تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن فرض ضريبة تكميلية على المنشآت متعددة الجنسيات. وتقع الشركة الأم إلى جانب الشركات التابعة لها ("المجموعة") ضمن نطاق تطبيق هذه القواعد اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥، وهي حاليًا بصدد تقييم مدى تعرضها لهذه القواعد. وتوجد حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بما إذا كانت قواعد الركيزة الثانية تنشئ فروقات مؤقتة إضافية، وما إذا كان ينبغي إعادة قياس الضرائب المؤجلة وفقًا لقواعد الركيزة الثانية، وكذلك معدل الضريبة الذي ينبغي استخدامه لقياس الضرائب المؤجلة. واستجابةً لحالة عدم اليقين هذه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) "ضرائب الدخل" بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٣ و٢٧ يونيو ٢٠٢٣. وتُدخل هذه التعديلات استثناءً مؤقتًا إلزاميًا من متطلبات المعيار، بحيث لا تقوم المنشأة بتثبيت أو الإفصاح عن معلومات تتعلق بموجودات ومطلوبات الضريبية المؤجلة المرتبطة بقواعد الركيزة الثانية الصادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة دول العشرين.

ونظرًا لأن إيرادات المجموعة الموحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو، فإنها تقع ضمن نطاق تطبيق قواعد الركيزة الثانية. وقد أجرت المجموعة تقييمًا لمدى تعرضها المحتمل لضرائب الركيزة الثانية استنادًا إلى البيانات المالية للمنشآت المكونة للمجموعة. وتواصل المجموعة متابعة التطورات التشريعية المتعلقة بالركيزة الثانية، مع قيام المزيد من الدول بسن القواعد ذات الصلة، وذلك لتقييم الأثر المحتمل مستقبلاً على نتائج عملياتها الموحدة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. وقد قام البنك بتسجيل ضريبة الركيزة الثانية بمبلغ ٣,٥٢١ ألف درهم، وذلك بناءً على البيانات الواردة من الشركة الأم النهائية.

٢٤- الأرباح الأساسية والمخففة للسهم

يتم احتساب أرباح السهم الأساسية عن طريق تقسيم الأرباح أو الخسائر العائدة إلى حاملي الأسهم العادية للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. وفيما يلي الحسابات الخاصة بذلك:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الربح للسنة	**٨٣,٦٤٥**	١٠٨,٧١٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	**١٠,٠٠٠,٠٠٠**	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح الأساسية للسهم (بالدرهم)	**٨,٣٦**	١٠,٨٧

إن مبلغ الربح الأساسي والمخفف للسهم هو نفسه نظراً لأن البنك لم يصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند استخدامها.

٢٥- التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، يتم تنظيم أنشطة البنك في قطاعين رئيسين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات البنك ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبني عليه البنك تقريره عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف، وتتم عمليات البنك بشكل رئيسي داخل الإمارات العربية المتحدة.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

٢٥- التحليل القطاعي (تتمة)

بيان الربح أو الخسارة

	الاستثمارات		***الخدمات البنكية***		***المجموع***	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤
	ألف درهم	*ألف درهم*	***ألف درهم***	*ألف درهم*	***ألف درهم***	*ألف درهم*
دخل الفوائد والاستثمارات، بالصافي	١٣٠,٥٧١	١٧٥,٢٩٦	(٤,٦٣٨)	(١٧,٧٣٨)	١٢٥,٩٣٣	١٥٧,٥٥٨
رسوم وعمولات ودخل آخر، بالصافي						
(بما في ذلك أرباح صرف العملات الأجنبية)	٢,٨٧٦	٦,٨٠٥	٤١,٦٩٠	٤٦,٠٩٥	٤٤,٥٦٦	٥٢,٩٠٠
تعديلات بين القطاعات	(٩٤,٦٤٢)	(١٣٥,٣٥٢)	٩٤,٦٤٢	١٣٥,٣٥٢	–	–
دخل تشغيلي	٣٨,٨٠٥	٤٦,٧٤٩	١٣١,٦٩٤	١٦٣,٧٠٩	١٧٠,٤٩٩	٢١٠,٤٥٨
مصروفات عمومية وإدارية	(١٩,٧٩٣)	(٢٠,٣٩٠)	(٧٤,١٠٠)	(٦٨,١٤٦)	(٩٣,٨٩٣)	(٨٨,٥٣٦)
صافي عكس/ (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	١٩,٧٥٠	٤٧٠	(١,٥٤١)	(٢,٣٤٤)	١٨,٢٠٩	(١,٨٧٤)
المصاريف التشغيلية	(٤٣)	(١٩,٩٢٠)	(٧٥,٦٤١)	(٧٠,٤٩٠)	(٧٥,٦٨٤)	(٩٠,٤١٠)
الربح قبل الضريبة	٣٨,٧٦٢	٢٦,٨٢٩	٥٦,٠٥٣	٩٣,٢١٩	٩٤,٨١٥	١٢٠,٠٤٨
مصروف ضريبة الدخل					(١١,١٧٠)	(١١,٣٣٥)
الأرباح للسنة					٨٣,٦٤٥	١٠٨,٧١٣

بيان المركز المالي

	الاستثمارات		***الخدمات البنكية***		***المجموع***	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤	**٢٠٢٥**	٢٠٢٤
	ألف درهم	*ألف درهم*	***ألف درهم***	*ألف درهم*	***ألف درهم***	*ألف درهم*
موجودات القطاع	٣,٨٨٠,٧٦٣	٤,١٨٧,٨١٨	٩٩٦,٨٥٢	٩٣٠,٠٥٢	٤,٨٧٧,٦١٥	٥,١١٧,٨٧٠
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	١,١٧٧,٧٨٢	١,٠٤٥,٥٧٧	٣,٦٩٩,٨٣٣	٤,٠٧٢,٢٩٣	٤,٨٧٧,٦١٥	٥,١١٧,٨٧٠

٢٦- الالتزامات والمطلوبات الطارئة

الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على الالتزامات لتقديم التسهيلات والضمانات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء البنك.

إن الضمانات وأوراق القبول تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال تخلف العميل عن السداد حسب شروط العقد.

لدى البنك المطلوبات الطارئة والالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم	ألف درهم
الضمانات	**١١,٠٣٤**	١١,٠٣٤
تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*	**٤٤,١٤١**	٤١,٨٠٩
	٥٥,١٧٥	٥٢,٨٤٣

٢٦ الالتزامات والمطلوبات الطارئة (تتمة)

يسجل البنك خسارة ائتمان متوقعة على الضمانات التي يصدرها بما يتوافق مع اشتراطات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يتم تصنيف كل الضمانات ضمن المرحلة ١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – المرحلة ١). لم يكن هناك انتقال بين مراحل الضمانات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ – لا يوجد انتقال).

* تمثل التسهيلات الائتمانية الصادرة وغير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء عمليات السحب تحت حساب المنشأة ضمن فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط للإنهاء. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون إجراء عمليات السحب تحت الحساب وكشروط سابقة للسحب، يجب أن يتم سداد إجمالي المبالغ التعاقدية التي لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية ذاتها.

التزامات تتعلق بالاستثمارات
لدى البنك التزامات بقيمة ١٥,١٤١ ألف درهم ناشئة عن الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – ٢٦,٩٤٠ ألف درهم)

التزامات رأسمالية
في إطار مبادرة التحول التكنولوجي الاستراتيجية للبنك، أبرم البنك عدة ترتيبات تعاقدية بهدف تحويل البنك ليصبح الجهة الرائدة في تقديم حلول إدارة الثروات ونمط الحياة المدعومة رقمياً لذوي الملاءة المالية العالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل المشروع استثمارات كبيرة في تطوير البرمجيات، وتكامل الأنظمة، وترحيل الأنظمة والبنية التحتية ذات الصلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان لدى البنك التزامات تعاقدية قائمة تتعلق بتحويل النظام بقيمة ٧٦,٥٦٥ ألف درهم والتي تتألف بشكل أساسي مما يلي:
- مورد نظام الخدمات المصرفية الأساسية ومقدمو خدمة تكامل الأنظمة من أجل تراخيص البرمجيات وأعمال التنفيذ والاختبار والتكاليف المباشرة ذات الصلة بالنظام قيد التطوير.
- الالتزامات المتعلقة بتطوير البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية المساندة اللازمة لعمليات التكامل وتحسين الأداء.
- اتفاقيات تقديم خدمات مهنية مع مستشارين وشركاء إدارة مشاريع مشاركين في عملية التحول.

ومن المتوقع تسوية هذه الالتزامات خلال الاثنا عشر شهرًا القادمة بما يتماشى مع الجدول الزمني للمشروع.

مطلوبات طارئة

تعرض البنك لدعوى قضائية تتعلق بخسائر مزعومة تكبدها المدّعي بموجب تسهيل قرض بضمان سندات كان ساري المفعول في سنوات سابقة. قام البنك بإجراء تقييم وخلص إلى أنه لا يوجد أي التزام قانوني تجاه العميل فيما يتعلق بهذا الشأن. وعليه، لم يقم البنك بتكوين أي مخصصات بهذا الشأن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٧- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يجري البنك في أثناء سير الأعمال العادية معاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وشركاتهم ذات العلاقة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين. تؤخذ موافقة إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة عند الاقتضاء.

فيما يلي الأرصدة الجوهرية القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
ودائع العملاء	**١١٨,٤٥٦**	٥٣٥,٤٢٢
إجمالي القروض والسلفيات*	**٣٢**	٤٠٢,٢٣٥
مطلوبات أخرى	**٩٤٥**	١,٢١٥
موجودات أخرى	**٨٨٩**	٧,٩٥٧
التزامات ومطلوبات طارئة	**١,٧٧١**	١,٧٧١

* إن هذه القروض والسلفيات مضمونة بالكامل بودائع العملاء البالغة ٥٣ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – ٤٠٢,٢٣٥ درهم) من طرف ذي علاقة.

إن الأرصدة القائمة بنهاية الفترة تنتج في أثناء سير الأعمال العادية. يسجل البنك خسارة ائتمان متوقعة على القروض والسلفيات والضمانات المقدمة للأطراف ذات العلاقة بما يتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يتم تصنيف جميع أرصدة الأطراف ذات العلاقة في المرحلة ١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – المرحلة ١). لم يكن هناك انتقال بين مراحل أرصدة الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ – لا يوجد انتقال).

فيما يلي الدخل والمصروفات فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
دخل الفوائد من القروض والإيداعات	**١,٧٥٦**	٢٩,٢٨٢
مصاريف الفوائد	**(٣,٣٤٦)**	(٢٣,٩٥٨)
رسوم وعمولات ودخل آخر	**١,٧٦٢**	٦,٨٧٢
مصاريف عمومية وإدارية	**(٨,٩٣٢)**	(٧,١١٤)

تعويضات موظفي الإدارة العليا:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
رواتب ومكافآت ثابتة أخرى	**١٧,٦٣٢**	٢١,٨٩٣

٢٨- إدارة المخاطر

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لاستمرار ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.
يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن التعرض للمخاطر. يقوم البنك باتباع حوكمة المخاطر باقتراح "طريقة خطوط دفاع ثلاثية" لإدارة المخاطر توجب على الإدارة العليا وخطوط العمل، مهام إدارة مخاطر قوية وامتثال عالي الكفاءة وتدقيق مستقل.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث إن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. تتعرض المجموعة أيضاً للمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال ومخاطر أمن المعلومات.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشمل مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، حيث تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك. أيضاً، تقيم إدارة الامتثال في البنك المخاطر المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للوائح التنظيمية بصورة مستقلة.

هيكل إدارة المخاطر
يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر ووضع إطار إدارة مخاطر البنك والإشراف عليه. تُدار المخاطر من خلال عدد من اللجان وهما: لجنة المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين لمجلس الإدارة.

تعمل كذلك اللجان المشكّلة على مستوى الإدارة على إدارة المخاطر بشكل فعال ولا سيما اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان ولجنة الاستثمارات الأساسية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال ولجنة الإشراف على النموذج ولجنة أمن المعلومات ولجنة الحوكمة وقسم إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة
يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإطار العام لحوكمة المخاطر داخل البنك. ويتحمل مسؤولية تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر التي يواجهها البنك وضمان متابعة التعرض للمخاطر ومراقبتها بصورة فعالة. ويتحمل المجلس أيضاً مسؤولية وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر لاعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالبنك.
ومن أجل تحمل هذه المسؤولية بكفاءة، يحصل مجلس الإدارة على الدعم من لجان فرعية منبثقة من المجلس إلى جانب اللجان الإدارية. وفيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

لجنة المخاطر التابعة للمجلس
تتحمل لجنة المخاطر التابعة للمجلس المسؤولية الكاملة عن تطوير استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات وأمن المعلومات والمخاطر القانونية... إلخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. أيضاً، تتضمن مسؤولية لجنة المخاطر التابعة للمجلس تقديم لمحة عامة مستقلة عن المخاطر إلى مجلس الإدارة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بأعمال البنك.

لجنة التدقيق التابعة للمجلس
يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة للمجلس في متابعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية ومراجعتها، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في البنك.

لجنة مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار
تم إنشاء لجنة مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بالتعرضات الائتمانية للبنك وأنشطته الاستثمارية. تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة بما يضمن أن تكون القرارات الائتمانية الجوهرية واستراتيجيات الاستثمار متسمة بالحكمة وتقع ضمن إطار التفويض المعتمد وتتوافق مع المتطلبات التنظيمية السارية بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

اللجنة التنفيذية
تتولى الإدارة التنفيذية العليا مهمة تنفيذ السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
تشتمل المهام الرئيسية للجنة التنفيذية على ما يلي:
- الإشراف على جميع السياسات والإجراءات قبل عرضها على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة / مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- الإشراف على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار القدرة على تحمل الضغوط من خلال مراجعة منهجيات وتحليل وتقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار القدرة على تحمل الضغوط.
- مراقبة مدى فعالية نهج إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية من خلال إطار العمل المحدد ضمن سياسات إدارة المخاطر المحددة.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الائتمان
لجنة الائتمان هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة لتنفيذ قرارات الإقراض الائتماني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ومراجعة أداء محفظة القروض ومراقبتها، والقرارات المتعلقة بتسوية القروض، وحذف المخصصات، وتعديلات التسعير، والتصنيف.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الائتمان على ما يلي:
- التوصية بسياسات وإجراءات ائتمانية معقولة وحكيمة لتجنب المخاطر غير المبررة والخسارة المحتملة، أي، الحصول على عائد معقول على أساس المخاطر المعدلة.
- الإشراف على تحديد وإدارة التسهيلات الائتمانية، وتسيير التسهيلات الائتمانية، والحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.
- التوصية بمقترحات الائتمان، بعيداً عن سياسة الائتمان، للجنة إدارة المخاطر التابعة للبنك للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة ليطلعوا عليها ويعتمدوها بشكل نهائي.

لجنة الاستثمارات الأساسية
يتمثل الغرض من لجنة الاستثمارات الأساسية في مراجعة أداء المحفظة الاستثمارية لدى البنك تماشياً مع تفويض الصلاحيات المقدم من مجلس الإدارة، والمؤشرات المؤثرة على المحفظة الاستثمارية، وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الموافقة على العروض المتعلقة بمحفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك لضمان الامتثال للحدود السارية التي وضعها مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الاستثمارات الأساسية على ما يلي:
- استراتيجية تخصيص الموجودات للمحفظة لتحقيق التوافق مع العوائد المستهدفة.
- مراجعة افتراضات نموذج الأعمال الخاصة بمحفظة الاستثمار وتحديثها واعتمادها من وجهة نظر التصنيف الاستراتيجي والمحاسبي.
- الحفاظ على محفظة الاستثمار والإشراف على إدارتها بما يتوافق مع القدرة على تحمل مخاطر الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة.
- اعتماد الاستثمارات المحددة ومراجعة أداء محفظة الاستثمارات وتقديم التوصيات.
- عرض مراجعة الحد الأقصى للقدرة على تحمل المخاطر وحدودها على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة من أجل الموافقة النهائية عليها.

لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال
تتحمل لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال المسؤولية عن تنفيذ آليات الفحص النافي للجهالة والرقابة على العملاء والإشراف على امتثال البنك لجميع قوانين وقواعد ولوائح مكافحة غسيل الأموال السارية.
تشتمل المهام الرئيسية للجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال على ما يلي:
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد وتقرير إما الموافقة على العلاقة المستقبلية أو رفضها؛
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد ومدير الموجودات المستقل الجديد وتقرير إما الموافقة على العلاقة أو رفضها؛
- مناقشة مبادرات ومشكلات الامتثال المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال؛
- مراجعة النتائج المختارة لمراقبة المبادرات واتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- مراجعة حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة واتجاهاتها؛
- مراجعة تقارير الامتثال والتدقيق المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتقارير الجهة التنظيمية والإجراءات التصحيحية ذات العلاقة التي تم اتخاذها، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإجراءات التصحيحية الملائمة وفي وقتها المناسب؛ و
- مناقشة احتياجات التدريب على الامتثال وتنسيقها في البنك.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
تتحمل لجنة الموجودات والمطلوبات المسؤولية عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام. وتتحمل أيضاً المسؤولية عن إدارة مخاطر التمويل ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية ومخاطر السيولة لدى البنك.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:
مخاطر السيولة – تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة عدم القدرة على تسييل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي.
- ضمان الامتثال للاشتراطات التنظيمية والحدود الداخلية للقدرة على تحمل مخاطر السيولة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مراجعة الحد الخاص ببنك الطرف المقابل ومراقبته واقتراح تحديث له، والذي يتضمن الحدود الائتمانية لإيداعات سوق المال ومعاملات الصرف الأجنبي وأرصدة حسابات نوسترو.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (تتمة)

- مراجعة وتقديم التوجيه بشأن مخاطر التركز الناشئة عن المقترضين والمودعين ومتابعة مستوى تحوط السيولة المكون من النقد وما في حكمه ومستوى الموجودات السائلة عالية الجودة المحتفظ بها في الميزانية العمومية والتي تتمتع باستحقاق إعادة الشراء وذلك لتغطية أي تدفقات خارجة ناتجة عن تركز المطلوبات إن وجدت.
- مراجعة مستوى استحقاقية إعادة الشراء مقابل الموجودات السائلة عالية الجودة بما يضمن تحقيق تكلفة سيولة ذات كفاءة وفاعلية للبنك.
- مراجعة خطة الاسترداد/خطة التمويل الطارئة واعتمادها بما يتماشى مع الإشتراطات التنظيمية، والتوصية بها للجنة المخاطر التابعة للمجلس للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة من أجل الموافقة النهائية.
- مخاطر تمويل السيولة:
  - مراقبة مستوى تركز المودعين لضمان الحفاظ على استقرار موارد التمويل.
  - ضمان الحفاظ على مستوى معقول لتحوط السيولة من خلال الحفاظ على الموجودات السائلة عالية الجودة من أجل الإدارة الفعالة لاشتراطات تكلفة التمويل عند اللزوم لرفع بند المطلوبات من السوق.

مخاطر بيان المركز المالي – تتمثل في المخاطر التالية:

- الإشراف على مشكلات إدارة الميزانية العمومية، مثل فجوات الاستحقاق التعاقدي للميزانية العمومية وفجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة.
- تطور الميزانية العمومية الخاصة بالبنك، وأداء كفاية رأس المال مقابل القدرة على تحمل المخاطر، وكفاءة الميزانية العمومية في تبني رؤية مستقبلية للتغيرات في الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية.
- مراجعة استراتيجية تسعير موجودات العميل وبند المطلوبات لديه وضمان ضبط منحنيات تسعير تحويل الأموال (في العملات الرئيسية المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك) عند المستوى المناسب.
- مراجعة مخاطر التركز الناشئة عن كل من الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وتقديم التوجيهات بشأنها.
- مراجعة افتراضات النمذجة المستخدمة لتقدير مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنوك التي لديها افتراضات سلوكية في ملفات الاستحقاق الخاصة بالحسابات تحت الطلب.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الإشراف على النموذج
تتحمل لجنة الإشراف على النموذج مسؤولية مراقبة جميع القرارات المهمة ضمن إجراءات دورة حياة النموذج والإشراف عليها. وتضمن اللجنة أن جميع القرارات المُتخذة تتسم بالشفافية ومبررة وموثقة، وتخبر لجنة المخاطر التابعة للمجلس بجميع القرارات المهمة المُتخذة مع الأساس المنطقي في الوقت المناسب.

- مراجعة والموافقة على احتساب مخصصات الخسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- ضمان إدارة مخاطر النموذج في البنك بالشكل الملائم.
- الإشراف على هدف كل نموذج واستراتيجيته.
- الموافقة على قرارات النمذجة المهمة المُتخذة في النموذج الحالي.
- مراجعة تقرير صلاحية النموذج الذي أجراه البنك.
- مراجعة استجابة البنك لاستفسارات المصرف المركزي بشأن لوائح إدارة النموذج.
- مراجعة والموافقة على تطوير النماذج الجديدة والقرارات الجوهرية الخاصة بالنمذجة المتخذة بشأن النماذج الحالية، وذلك لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية ومعالجة ملاحظات التحقق من صحة النماذج وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي.

لجنة أمن المعلومات
تشرف لجنة أمن المعلومات في البنك وتدير وضع المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات وتطبيقها والحفاظ عليها والتحسين المستمر لها. وتعين اللجنة التنفيذية اللجنة بهدف الإشراف على الإطار الشامل لأمن المعلومات في البنك وتوجيهه.

- تقديم مدخلات لوضع سياسات وإرشادات وإجراءات أمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والموافقة عليها وتطبيقها.
- مناقشة التحديات المتعلقة بتطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات وتقديم الملاحظات من الأقسام أو الفرق المعنية في البنك.
- ضمان تحديث حالة مخاطر أمن المعلومات والموافقة على تحديث تقييم المخاطر.
- الإشراف على امتثال البنك للسياسات والإجراءات السارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وكذلك جميع اللوائح السارية.

لجنة الحوكمة
تتمثل أهداف لجنة الحوكمة في البنك في حل الأمور التنظيمية المتعلقة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي/ هيئة الأوراق المالية والسلع التي تشترط التنسيق بين الأعمال وإدارة المخاطر والامتثال، وتضمين الملاحظات من المستشار القانوني وإدارة التدقيق الداخلي للتشاور مع الرئيس التنفيذي حول الأمور المتعلقة بالحوكمة.

- تقديم الإرشادات للإدارة فيما يتعلق بالحوكمة.
- ضمان تحديث السياسات والإجراءات بما يتوافق مع الاشتراطات.
- ضمان الالتزام بجميع الملاحظات التنظيمية من هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بالإغلاق.
- مناقشة الامتثال مع أي اشتراطات تنظيمية جديدة من هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وضمانه.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

قسم إدارة المخاطر
يُعدّ قسم إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من إطار حوكمة المخاطر لدى البنك ويضمن الإشراف والرقابة الكاملة على المخاطر في البنك. وفيما يلي مسؤوليات قسم إدارة المخاطر:

- ضمان الإشراف والرقابة الكاملة على المخاطر في المنشأة بوضع سياسة وإجراءات إدارة المخاطر وتقارير المخاطر وتنفيذهم.
- الحفاظ على نماذج المخاطر والالتزام بحدود المخاطر الداخلية ومقاييس إدارة رأس المال، والتنسيق مع وحدات الأعمال لوضع خطط تخفيف المخاطر.
- مراقبة حدود الائتمان والسوق والسيولة وملفات المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات، ومعالجة القرب من حدود المخاطر والفوائض أو المخالفات على الفور.
- ضمان إعداد تقرير تقييم كفاية رأس المال الداخلي بما يغطي جميع المخاطر الجوهرية من الناحية المستقبلية لتخطيط رأس المال، على أن يتم اعتماده من قبل الإدارة التنفيذية/ لجنة المخاطر ومجلس الإدارة قبل رفعه إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- ضمان تقديم تقرير خطط التعافي إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مرة كل سنتين وذلك بعد مراجعته من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات واعتماده من قبل لجنة المخاطر على أن يتضمن التقرير سيناريوهات التعثر الافتراضي وآليات وإجراءات التعافي المرتبطة بها.
- تقديم تقارير منتظمة لمدير المخاطر والإدارة العليا، ومراجعة الحدود والتعرضات وتقرير المخالفات.
- تصميم منهجيات حساب مخاطر رأس المال ضمن الركيزة الثانية وسيناريوهات القدرة على تحمل المخاطر وتحديث خطط المعالجة بنقاط الضعف المحددة.
- إعداد تقرير الإفصاح وفق الركيزة الثالثة على أساس سنوي وربع سنوي بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المطبقة.
- إعداد تقارير حول التعرضات الائتمانية التي تستدعي المراقبة والقروض المتعثرة، ووضع تقارير المخاطر الفردية وتحليلها، وتقديم تقارير المخاطر المجمعة على مستوى البنك.
- تقديم مدخلات للإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى البنك، وضمان الحوكمة الصارمة والمناسبة للمخاطر، وحماية البنك من تجاوز قدرته على تحمل المخاطر.

التدقيق الداخلي
تخضع عمليات إدارة المخاطر في البنك لقسم التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقيد البنك بها. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير
تتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى الحدود والمقاييس الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق للبنك بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بمراقبة وقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر على مستوى كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

يتمّ فحص المعلومات المجمعة من كل الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وتحديد ومراقبة المخاطر المبكرة. وتُعرض هذه المعلومات التي تتضمن إجمالي التعرض الائتماني ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر على لجان الإدارة، وعلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس في نهاية المطاف.

يقدم قسم إدارة المخاطر ملخص دوري إلى اللجان ذات الصلة حول مدى استخدام الحدود والاستثمارات العقارية والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

تركزات المخاطر الزائدة
تنشأ التركيزات من التركز في الضمانات وتركز المودعين وملفات استحقاق بند المطلوبات المتمايزة التي تختلف عن التوزيع الموحد لبند المطلوبات في عدة استحقاقات. ولدى البنك عرض مميز لمجموعة العملاء المحصورين في قطاع الأفراد ذوي الثروات الكبيرة الذين يثيرون احتمال الإخلال باستقرار المطلوبات المحتفظ بها في شكل حساب تحت الطلب بشكل رئيسي. وينشأ تركز المخاطر في بند الموجودات عندما تشترك العديد من الجهات المصدرة/الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير مستويات التركيزات الصناعية/الجغرافية إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة. وتمثل زيادة التركيز مقابل جهة مصدرة واحدة مخاطر تركز للمحفظة الاستثمارية حيث يمثل التركيز في الضمانات مخاطر للقروض المضمونة ومحفظة الدفعات المقدمة.

تخفيف المخاطر
في إطار إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك الحدود والدرجات القصوى للقدرة على تحمل المخاطر والنماذج الداخلية جيدة التوثيق المحصورة ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، ويضمن بالتزامن الحد الأقصى للامتثال لمعايير ولوائح مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات في ملف ائتمان القروض والسلفيات واتساع نطاق سندات مخاطر الائتمان الحساسة ومخاطر السوق الناشئة من المراكز المفتوحة لصافي صرف العملات الأجنبية وتعرضات حقوق الملكية ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية بسبب الفرق في ملف إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الخاص بالبنك. ويراقب البنك باستمرار محفظة الائتمان والاستثمار ويضمن تنوعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرض تجاه جهة مصدرة معينة من أجل تعرضات الاستثمار وتنوع الضمانات في حال التمويل المضمون مقابل السندات السائلة. وتُقيم جميع الضمانات المحتفظ بها من أجل التمويل المضمون يومياً بينما يُعاد تقييم الضمانات العقارية سنوياً. وبالنسبة لتخفيف مخاطر أسعار الفائدة على الدفاتر البنكية، يُعاد تسعير جميع القروض والسلفيات البنكية بحكم طبيعتها مع إعادة تحديد فوائد جميع القروض كل ثلاثة أشهر، وتخضع مدة محفظة مخصص الاستثمار لرقابة صارمة مع مراقبة الحركة في سعر الفائدة في المستقبل نتيجة التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي بحصرها الدقيق ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. ويحافظ البنك على مستوى معقول من تحوط السيولة على هيئة استثمارات نقد وما في حكمه في شكل موجودات عالية السيولة يمكن استخدامها للقروض المضمونة مقابل قنوات الائتمان المحتفظ بها مع عدة أطراف مقابلة لتغطية المخاطر التي يفرضها تركز المطلوبات وطبيعة المطلوبات.

الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي

يأخذ البنك في الاعتبار تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي في أثناء تقييم المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك، كما هو موضح أدناه.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي يعجز فيها متعامل أو طرف مقابل في الوفاء بالتزامه ويتسبب في خسارة مالية للبنك. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والاستثمار وأنشطة الخزينة الأخرى يقوم بها البنك. يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل فعال وفقاً للسياسات الائتمانية الخاصة بالإقراض وبسياسة إدارة مخاطر الاستثمار التي تعرّف بوضوح الصلاحيات الممنوحة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب القطاع الصناعي وكذلك الموقع الجغرافي.

يُعدّ تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن التعرضات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. ويتطلب تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها وارتباطات التعثر بين الأطراف المقابلة. ويقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب الإجراءات التالية:

- احتمالية التعثر
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر
- التعرض عند التعثر

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف مخاطر الائتمان

لدى البنك إجراءات داخلية لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في ملاءة الأطراف المقابلة، وكذلك التقييمات المنتظمة للضمانات. تتحدد حدود استثمارات الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر بناءً على أسوأ تصنيف مخاطر من تصنيفات ستاندرد آند بورز وموديز وبلومبرج. تتم معايرة احتمالية تعثر كل فئة ائتمان للزيادة التصاعدية للتصنيفات الأقل. بالنسبة للقروض والسلفيات المدعومة بالعقارات، تُحدد تصنيفات المخاطر واحتمالية التعثر باستخدام منحنى لوغاريتمات يحدد تصنيفات مخاطر بلومبرج واحتمالية التعثر. وتُراجع هذه المقاييس بانتظام بناءً على التحديثات من وكالات التصنيف. وتتيح عملية مراجعة جودة الائتمان للبنك تقييم الخسائر المحتملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

تتوزع تصنيفات مخاطر الاستثمارات الخارجية ضمن الفئات التالية:

تصنيف ستاندرد آند بورز	تصنيف موديز	عناصر بلومبرج	الفئة
أ أ أ إلى أ-	أ أ أ إلى أ ٣	أ أ أ إلى أ -	الفئة المميزة والمرتفعة
ب ب ب + إلى ب ب ب -	ب أ ١ إلى ب أ ٣	ب ب ب + إلى ب ب ب -	الفئة القياسية
ب ب + وأقل	ب أ ١ وأقل	ب ب + وأقل	الفئة دون القياسية
م	م	م	متأخرة

تتوزع تصنيفات مخاطر المقترض ضمن الفئات التالية:

مجموعة التصنيف الداخلي (القروض والسلفيات)	التعريف	الفئة
١-٣	مخاطر منخفضة	الفئة المميزة والمرتفعة
٤-٥	مخاطر مقبولة	الفئة القياسية
٦-٧	تستدعي المراقبة	الفئة دون القياسية
٨-١٠	خسارة/ منخفضة القيمة	متأخرة (أكثر من ٩٠ يوماً)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان، على أن يكون الترجيح هو احتمالية التعثر. إن هذه المنهجية تطلعية وتشترط على المنشآت تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية. وتُستمد هذه الأرقام عادةً من النماذج الإحصائية والبيانات السابقة وتُعدل لتضمين المعلومات التطلعية المرجحة بالاحتمالات.

تتحمل لجنة الإشراف على النموذج مسؤولية الإشراف على مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. بالإضافة إلى ذلك، يأخذ البنك في عين الاعتبار المتطلبات التنظيمية ذات الصلة التي تتعلق بتحديد مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة إلى الحد الذي يتماشى مع مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. اعتمد المجلس سياسة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والتي تشمل عملية التخصيص والمخصصات ذات الصلة حسب عرض مدير المخاطر وفقاً للمادة ٩-١٦ من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرافقة (التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤). وراجعت لجنة الإشراف على النموذج عملية الحساب ومنهجيته ونتائج المخصصات وفق عرض مدير المخاطر.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج "من ثلاث مراحل" للانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ التثبيت الأولي للتسهيل على النحو الموجز أدناه:

- تُصنف الأدوات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية عند التثبيت الأولي في المرحلة الأولى وتتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل البنك.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية"، ولكن لا تُعدّ منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة القيمة الائتمانية، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة".
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية في المرحلة الأولى بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.
- إن الموجودات المالية التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية المشتراة أو المنشأة هي تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند التثبيت الأولي لها. تُقاس خسائر الائتمان المتوقعة دائماً على مدى العمر (المرحلة الثالثة). ومع ذلك، لا يمثل المبلغ المثبت على أنه مخصص خسارة لهذه الموجودات مجموع مبلغ خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر، ولكن يمثل التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر منذ التثبيت الأولي لبند الموجودات.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
يراقب البنك باستمرار جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي. وعند تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، يقيس البنك مخصص الخسائر على أساس مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. ويستخدم البنك مجموعة من المعيارات الكمية والنوعية لتحديد الزيادات جوهرية في مخاطر الائتمان. وتُلخص أدناه مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لكل نوع موجودات والتراجع المقابل في التصنيف.

بالنسبة لمحفظة الاستثمار، معايير مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان هي:
- انخفاض سعر الأداة بأكثر من ١٥٪ عن تكلفتها المطفأة أو منذ الربع الأخير.
- تراجع تصنيف الأداة بدرجتين مما يضعها ضمن فئة العائد الكبير (أقل من ب ب ب -).
- سندات يتسع نطاقها الائتماني بشكل كبير.

بالنسبة لمحفظة القروض والسلفيات، معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان هي:
- التخلف عن الأداء بأيام تأخر تزيد عن ٣٠ يوماً، ما لم تتجاوز التحليل القابل للدحض.
- ظهور إشارة "تستدعي المراقبة".
- تسهيلات مُعاد هيكلتها وإشارات واضحة على التعثر مثل انتشار أخبار على مستوى القطاع حول تعثر الجهة المصدرة.
- أي تسهيل ائتماني فردي لمدين لديه ثلاثة أو أكثر من حالات تأجيل الدفعات المستحقة خلال مدة ٢٤ شهر مستمرة، ما لم يتواجد دليل مدعوم وموثق بعدم حدوث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة القيمة الائتمانية
يحدد البنك القرض والمبالغ المستحقة من البنك وأداة الاستثمار على أنها في حالة تعثر بما يتماشى تماماً مع تعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية. وفقًا لتعريف بازل، يُعدّ التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- يرى البنك أنه من غير المرجح أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون اتخاذ البنك لإجراءات مثل تحقيق الضمان (إن احتفظ بأي منها).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يكون البنك مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض.
- يبيع البنك الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة الالتزام الائتماني المتعثر حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن الإعفاء الكبير أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- يقدم البنك طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه البنك.
- يتأخر المدين عن سداد أي التزام ائتماني جوهري للبنك لأكثر من ٩٠ يوماً.
- بالنسبة للتعرضات الاستثمارية، يُعدّ الضمان في حالة تعثر إذا لم تسدد الدفعة المقررة أو سُدد جزء منها فقط.

لاحقاً للإرشادات أعلاه، فيما يلي معايير الانتقال للمرحلة ٣:
الاستثمارات
- تُصنف أي استثمارات مباشرة على أنها متعثرة في حالة التخلف عن سداد الفائدة.

القروض والسلفيات
- تُصنف الحسابات على أنها متعثرة بمجرد تأخرها لأكثر من ٩٠ يوماً (متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً).
- يُرى التسهيل الائتماني أنه إعادة هيكلة متعثرة إذا تم تعديل أي من الشروط رسمياً بسبب الصعوبات المالية للمدين من أجل الحصول على امتيازات الشروط الاقتصادية أو القانونية.
- إن أي نوع من إعادة الهيكلة المتوقفة لأكثر من ٩٠ يوماً، والتي لا يستوفي خلالها المدين التزاماته المالية بحسب شروط التسهيل الأصلي، يجب النظر إليها على أنها متعثرة.

تُرى الأداة أنها لم تعدّ في حالة تعثر (بمعنى انتهاء التعثر) عند وفائها بالمعايير التي يقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبما يتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لا تتم ترقية التعرض من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١ مباشرة، بل ينبغي في البداية ترقيتها إلى المرحلة ٢ ثم مرورها بمرحلة اختبار قبل الانتقال إلى المرحلة ١. وبالنسبة للتعرضات المُعاد هيكلتها، تحدد فترة الاختبار كما يلي: ثلاث دفعات على الأقل لجدول السداد الشهرية ودفعة واحدة على الأقل لجداول السداد التي تنطوي على فترات زمنية أطول، قبل الترقية من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢. ويجب أن تخضع مبالغ هذه الدفعات لشروط اتفاقية التسهيل ويجب عدم تمويلها من خلال تسهيل جديد يقدمه البنك. ويجب أن تخضع جميع التعرضات المُعاد هيكلتها والتي انتقلت من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ لفترة اختبار محددة قبل ترقيتها من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

يُسمح بإعادة تصنيف الحسابات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ فقط عندما تتوفر معلومات كافية تدل على تحسن حالة المدين ولم تعدّ جميع الظروف التي أدت إلى تخفيض التصنيف موجودة خلال "فترة انتهاء التعثر".

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة- تفسير المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير
تُقاس خسارة الائتمان المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على إذا ما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي لتسهيل معين أو إذا ما يُعدّ بند الموجودات منخفض القيمة الائتمانية. اعتمد البنك طريقة التعرض المستقبلي الناتج عن التعثر لحساب خسارة الائتمان المتوقعة لكل تسهيل.

يجري البنك حساب دقيق على أساس ربع سنوي لخسارة الائتمان المتوقعة وعناصرها: احتمالية التعثر والتعرض عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر:

- احتمالية التعثر: تمثل احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة (احتمالية التعثر على مدى ١٢ شهراً) أو على مدى العمر المتبقي (احتمالية التعثر على مدى العمر) للالتزام.
- التعرض عند التعثر: يعتمد على المبالغ المتوقع استحقاقها في وقت التعثر على مدى العمر المتبقي (التعرض عند التعثر على مدى العمر).
- الخسارة بافتراض التعثر: تعكس المقدار المتوقع للخسارة على التعرض المتعثر ومدى توفر الضمان أو الدعم الائتماني الآخر. وتُوضح الخسارة بافتراض التعثر على أنها نسبة الخسارة المئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعثر.

تنتج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر عن جميع حالات التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وتُحسب خسارة الائتمان المتوقعة كونها نتيجة لاحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة بافتراض التعثر، وتُخصم كلها باستخدام سعر الفائدة الفعلي. ولدى البنك أساليب تقدير وافتراضات مدعومة لخسائر الائتمان المتوقعة مع معايرة النموذج بناءً على معلومات الاقتصاد الكلي المحدثة وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

معايرة النموذج وتركزات المحفظة
تتم معايرة نموذج احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الاستثمار باستخدام مصادر احتمالية التعثر الخارجية مثل ستاندرز آند بورز وبيانات الاقتصاد الكلي السابقة وأحدث التنبؤات المستقبلية. وبالمثل، تتمّ معايرة محفظة القروض المدعومة بالضمانات العقارية باستخدام مصادر احتمالية التعثر الخارجية مثل بلومبرج وبيانات الاقتصاد الكلي السابقة وأحدث التنبؤات المستقبلية. وتتبع الخسارة بافتراض التعثر المنهج القائم على التصنيفات الداخلية لجميع المحافظ، ويقدَّر التعرض عند التعثر على أنه التعرض القائم عند التعثر.

تُحتسب خسارة الائتمان المتوقعة على مستوى الأداة الفردية للاستثمارات والقروض والسلفيات المدعومة بالضمانات العقارية التي تُعدّ المكونات الرئيسية في دفتر موجودات البنك. وبالنسبة للقروض والسلفيات الهامشية، يتم تطبيق تصنيف مجمع واحتمالية التعثر من خلال منح تصنيف واحد في البداية.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان
يواصل النزاع بين روسيا وأوكرانيا المستمر منذ عام ٢٠٢٢ التأثير على المشهد الجيوسياسي والاقتصادي عالمياً. ولا تزال العقوبات المفروضة على الكيانات التابعة للحكومة الروسية والأفراد المرتبطين بها سارية المفعول، مع توسيع نطاقها في بعض المجالات. ورغم أن الأسواق المالية تكيفت إلى حد كبير مع الطبيعة الممتدة لهذا النزاع، فقد استمرت فترات التقلبات في أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي.

في عام ٢٠٢٥، تأثرت الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل أكبر نتيجة زيادة حالة عدم اليقين على الصعيد السياسي، بما في ذلك تجدد التوترات التجارية وتزايد التركيز على الاستدامة المالية. وعلى الرغم من استمرار التقلبات والجدل الدائر حول العملات الاحتياطية، واصل الدولار الأمريكي أداء دوره كملاذ آمن رئيسي على المستوى العالمي. كما أسهمت التوترات الجيوسياسية الإقليمية التي حدثت خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥ في رفع مستوى الحساسية تجاه المخاطر، إلا أن هذه التطورات لم يكن لها تأثير جوهري سلبي على المركز المالي للبنك.

مازالت تعرضات البنك للمخاطر على مستوى محافظ، فجميع الضمانات العقارية الداعمة للإقراض المضمون تقع حصريا داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن قروض لومبارد مضمونة بأوراق مالية مدرجة وسائلة. وتتركز الاستثمارات داخل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي ضمن إصدارات عالية الجودة تتمتع بمحافظ ائتمانية مستقرة، سواء سيادية أو شبه سيادية. أما الضمانات بالأسهم في منطقة الخليج فهي في معظمها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وتخضع لحدود محافظة فيما يتعلق بنسب القروض إلى القيمة. وتدعم هذه العوامل قوة البنك في مواجهة حالات عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان (تتمة)

يحافظ البنك على مستوى محافظ من تقبُّل المخاطر ويواصل إعطاء الأولية لجودة الأصول والسيولة. وخلال السنوات الأخيرة، أعيد توجيه محفظة الاستثمارات لتتركز بشكل أساسي في أدوات ذات تصنيف استثماري. وتخضع محفظة الاستثمارات لمراجعة دورية، كما يتم تطبيق إجراءات مكثفة للفحص النافي للجهالة عند ضم عملاء جدد وعند تنفيذ استثمارات جديدة، لا سيما في القطاعات أو الدول عالية المخاطر، وذلك امتثالاً للعقوبات المفروضة والمتطلبات التنظيمية.

عقب اندلاع النزاع بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، قام البنك بمراجعة مستوى تقبُّل المخاطر الاستثمارية وتجنب التعرض للأسواق غير المستقرة أو الخاضعة للعقوبات. ويواصل البنك مراقبة التطورات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد الكلي ويقوم بتعديل حدود التعرض عند الحاجة لإدارة المخاطر الناشئة. كما تتم إدارة مخاطر ضم العملاء الجدد ضمن إطار مستقل تشرف عليه إدارة الامتثال، حيث تطبق إجراءات صارمة للفحص النافي للجهالة تتماشى مع مستوى تقبُّل المخاطر العام للبنك.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يتطلب إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة. ومن أجل تقييم خسائر الائتمان المتوقعة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة، يستخدم البنك عدة سيناريوهات اقتصادية بدرجات متفاوتة الشدة وبترجيحات مناسبة للتأكد من أن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة.

يراجع البنك التأثير المحتمل لاندلاع الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية على المعطيات والافتراضات الخاصة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. في ضوء الوضع الاقتصادي الحالي والعقوبات المستمرة، استخدم البنك تصنيفات ائتمانية مشددة/ عقابية مع تعديلات على السندات، عند الحاجة، في إطار خسائر الائتمان المتوقعة، مما يضمن وجود نظرة واقعية وتغطية كافية من منظور المخصصات. ويواصل البنك مراقبة الوضع ويعمل بفعالية على إدارة أي تعرض مباشر لها.

فيما يتعلق بمحفظة القروض والسلفيات، يجري البنك مراجعات متكررة لنسب القرض إلى القيمة على الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الممنوحة للعملاء. وبناءً عليه، تخضع جميع قرارات الإدراج ضمن المراحل والقرارات البنكية لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم البنك للجدارة الائتمانية للعملاء، والإدراج ضمن المراحل والعمليات البنكية كما في تاريخ التقرير. وأعاد البنك تقييم محفظته من عملاء المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

بالنسبة لمحفظته الاستثمارية، قام البنك بتقييم إذا ما كانت المحفظة الاستثمارية قد تعرضت لتدهور كبير في الجودة الائتمانية. بناءً على التصنيفات من وكالات التصنيف الخارجية وتقييم أي زيادة في احتمالية التعثر، قام البنك بتقييم إذا ما كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للاستثمارات وإذا ما كانت هذه الاستثمارات منخفضة القيمة الائتمانية وقامت بتقييم التأثير على خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى
يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات الأسهم) بما في ذلك الضمانات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمان وقبل المخصص والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

	٢٠٢٥ ألف درهم	٢٠٢٤ ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	**٦٤٧,٤٧٧**	٨٩٣,١٨٧
المبالغ المستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	**٥٥٥,٥٢١**	٥٢٧,٤٨٣
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	**٢,٥٣٢,٨٢٠**	٢,٦٥٣,١٩٦
القروض والسلفيات (إيضاح ٩)	**٩٣٤,١٨٢**	٩٠٩,٦٥١
موجودات أخرى	**٤٢,٥٧٢**	٤٠,٠٤٦
	٤,٧١٢,٥٧٢	٥,٠٢٣,٥٦٣
ضمانات (إيضاح ٢٦)	**١١,٠٣٤**	١١,٠٣٤
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**٤,٧٢٣,٦٠٦**	٥,٠٣٤,٥٩٧

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

من أجل المزيد من التفاصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يجب الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان
يُدار تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل (باستثناء الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٤٩,٥٠٠ ألف درهم (٢٠٢٤ – ٤٠٢,٢٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

مخاطر التعرض لمخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية

يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في الأوراق المالية) بما في ذلك الكفالات قبل الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠٢٥		٢٠٢٤	
	موجودات	***ضمانات***	*موجودات*	*ضمانات*
	ألف درهم	***ألف درهم***	*ألف درهم*	*ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	٢,٥٤٧,٢٤٨	١١,٠٣٤	٢,٨٧٩,٦٣٦	١١,٠٣٤
أمريكا الشمالية	٦١٠,٧٤٢	–	٧١٨,٠٩١	–
أوروبا	٥٦٥,٧٥٠	–	٥٤٠,٣١٧	–
دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في الشرق الأوسط	٤٤٠,٦٥٥	–	٣٢٥,٥٠٩	–
أخرى	٥٤٨,١٧٧	–	٥٦٠,٠١٠	–
	٤,٧١٢,٥٧٢	١١,٠٣٤	٥,٠٢٣,٥٦٣	١١,٠٣٤

جودة الائتمان لكل فئة من الموجودات المالية

يدير البنك الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيف الخارجي عن طريق منح أسوأ تصنيف من تصنيفات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش للتعرضات الاستثمارية والمبالغ المستحقة من البنك بينما تستخدم التصنيفات الائتمانية الداخلية لمحفظة القروض والسلفيات. يوضح الجدول أدناه الجودة الائتمانية للموجودات المالية للبنك (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، بناءً على نظام التصنيف الائتماني للبنك كما هو محدد أعلاه.

٢٠٢٥

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة				
	مميزة ومرتفعة	**قياسية**	**دون القياسية**	**متأخرة**	**المجموع**
	ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**	**ألف درهم**
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٦٤٧,٤٧٧	–	–	–	٦٤٧,٤٧٧
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٤٥٤,٤٣١	٨٧,٨٨٢	١٣,٢٠٨	–	٥٥٥,٥٢١
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	١,١٨١,٦٩٢	١,٢٧١,٥٣٦	٦٨,٦٢٩	١٠,٩٦٣	٢,٥٣٢,٨٢٠
قروض وسلفيات (إيضاح ٩)	–	٩٣٢,٩٠٣	–	١,٢٧٩	٩٣٤,١٨٢
موجودات أخرى	١٠,٠٩٣	٢٦,٢٦١	٦,٢١٨	–	٤٢,٥٧٢
	٢,٢٩٣,٦٩٣	٢,٣١٨,٥٨٢	٨٨,٠٥٥	١٢,٢٤٢	٤,٧١٢,٥٧٢

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الموجودات المالية (تتمة)

٢٠٢٤

	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة				
	مميزة ومرتفعة ألف درهم	قياسية ألف درهم	دون القياسية ألف درهم	متأخرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٨٩٣,١٨٧	–	–	–	٨٩٣,١٨٧
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٤٥٤,٣١٠	٧١,٣٣٧	١,٨٣٦	–	٥٢٧,٤٨٣
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	١,٢٩٧,١٠٦	١,١٩٥,٦٣٦	١٢٨,٠٣١	٣٢,٤٢٣	٢,٦٥٣,١٩٦
قروض وسلفيات (إيضاح ٩)	–	٩٠٠,٧٠٢	–	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١
موجودات أخرى	٨,٩٦١	٢٦,٠٤٢	٥,٠٤٣	–	٤٠,٠٤٦
	٢,٦٥٣,٥٦٤	٢,١٩٣,٧١٧	١٣٤,٩١٠	٤١,٣٧٢	٥,٠٢٣,٥٦٣

من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الائتمان والاستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة للتصنيف الداخلي للعملاء المستفيدين من القروض المضمونة بالعقارات مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس درجة العميل وتصنيف المخاطر. أما بالنسبة للاستثمارات، فإن تصنيف المخاطر يعتمد على التصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. تنطبق الفئات المكافئة حسب وكالة موديز فقط على بعض التعرضات حيث تستند التصنيفات إلى تصنيف البنك الداخلي.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة للانخفاض في القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي تم تثبيت خسارة ائتمان متوقعة لها. أيضاً، يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرّض البنك لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات.

٢٠٢٥

	مراحل خسائر الائتمان المتوقعة			
	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	**المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم**	**المجموع ألف درهم**
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٦٤٧,٤٧٧	–	–	٦٤٧,٤٧٧
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٥٥٥,٥٢١	–	–	٥٥٥,٥٢١
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٢,٥٢١,٨٥٦	–	١٠,٩٦٤	٢,٥٣٢,٨٢٠
القروض والسلفيات (إيضاح ٩)	٩٣٢,٩٠٣	–	١,٢٧٩	٩٣٤,١٨٢
موجودات أخرى	٤٢,٥٧٢	–	–	٤٢,٥٧٢
المجموع	٤,٧٠٠,٣٢٩	–	١٢,٢٤٣	٤,٧١٢,٥٧٢
الضمانات (إيضاح ٢٦)	١١,٠٣٤	–	–	١١,٠٣٤
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	٤,٧١١,٣٦٣	–	١٢,٢٤٣	٤,٧٢٣,٦٠٦

٢٠٢٤

	مراحل خسائر الائتمان المتوقعة			
	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٨٩٣,١٨٧	–	–	٨٩٣,١٨٧
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٥٢٧,٤٨٣	–	–	٥٢٧,٤٨٣
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٢,٦١٧,٤٥٩	٣,٣١٤	٣٢,٤٢٣	٢,٦٥٣,١٩٦
القروض والسلفيات (إيضاح ٩)	٩٠٠,٧٠٢	–	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١
موجودات أخرى	٤٠,٠٤٦	–	–	٤٠,٠٤٦
المجموع	٤,٩٧٨,٨٧٧	٣,٣١٤	٤١,٣٧٢	٥,٠٢٣,٥٦٣
الضمانات (إيضاح ٢٣)	١١,٠٣٤	–	–	١١,٠٣٤
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	٤,٩٨٩,٩١١	٣,٣١٤	٤١,٣٧٢	٥,٠٣٤,٥٩٧

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يؤخذ مبلغ وجودة الضمان بعين الاعتبار مع تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والاستثمارات السائلة في الأوراق المالية بالسعر اليومي وصافي سعر الأصل والممتلكات العقارية بتحديث سعر على أساسي سنوي من قبل مقيمين خارجيين.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
مقابل القروض والسلفيات منخفضة القيمة بصورة فردية		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	–	–
مقابل القروض والسلفيات غير منخفضة القيمة		
مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول	**٥٣١,١٧٤**	٢٤٦,٤٩٩
مضمونة بممتلكات عقارية	**١,٩٦٦,٢١٠**	١,٣٥٧,٨٤٠
مضمونة بودائع عملاء	**٢٣,٧٧٥**	٤٠٢,٢٣٥
المجموع	**٢,٥٢١,١٥٩**	٢,٠٠٦,٥٧٤

يستخدم البنك الضمانات بشكل فعال كأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان. تتمّ مراقبة جودة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر ويسعى البنك للتأكد من تنفيذ الضمانات. إن الفئات الرئيسية للضمانات مدرجة في الجدول أعلاه. يُعاد تقييم الضمانات بانتظام وفقًا لسياسة الائتمان لدى البنك، وذلك يمكّن البنك من تقييم القيمة العادلة السوقية للضمانات والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

	المرحلة الأولى **خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر** **ألف درهم**	**المرحلة الثانية** **خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر** **ألف درهم**	**المرحلة الثالثة** **خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر** **ألف درهم**	**المجموع** **ألف درهم**
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٥٢٧,٤٨٣	–	–	٥٢٧,٤٨٣
موجودات مالية جديدة	٣٢١,٦٦٠	–	–	٣٢١,٦٦٠
سداد وحركات أخرى	(٢٩٣,٦٢٢)	–	–	(٢٩٣,٦٢٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥٥٥,٥٢١	–	–	٥٥٥,٥٢١
القروض والسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٩٠٠,٧٠٢	–	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١
موجودات مالية جديدة	٣٥٥,١٧٣	–	–	٣٥٥,١٧٣
سداد وحركات أخرى	(٣٢٢,٩٧٢)	–	٤٩٤	(٣٢٢,٤٧٨)
مشطوبات	–	–	(٨,١٦٤)	(٨,١٦٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٩٣٢,٩٠٣	–	١,٢٧٩	٩٣٤,١٨٢
استثمارات – مُقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١٦٤,٥٨٥	–	٣٢,٤٢٣	١٩٧,٠٠٨
موجودات مالية جديدة	٨٤,٢٥٠	–	–	٨٤,٢٥٠
سداد وحركات أخرى	(٩٥٩)	–	–	(٩٥٩)
موجودات متوقف تثبيتها	–	–	(٢١,٤٥٩)	(٢١,٤٥٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٤٧,٨٧٦	–	١٠,٩٦٤	٢٥٨,٨٤٠

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية (تتمة)
يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦٥٣,٩١٣	–	–	٦٥٣,٩١٣
موجودات مالية جديدة	٣٣٠,٧٤٩	–	–	٣٣٠,٧٤٩
سداد وحركات أخرى	(٤٥٧,١٧٩)	–	–	(٤٥٧,١٧٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٢٧,٤٨٣	–	–	٥٢٧,٤٨٣
القروض والسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٨٥,٩٥٦	–	٧,٧٤٠	٤٩٣,٦٩٦
تحويلات				
تحويل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٣٥٢)	٣٥٢	–	–
تحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	–	(٣٥٢)	٣٥٢	–
موجودات مالية جديدة	٦٤٨,٦٦١	–	–	٦٤٨,٦٦١
سداد وحركات أخرى	(٢٣٣,٥٦٣)	–	٨٥٧	(٢٣٢,٧٠٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٩٠٠,٧٠٢	–	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١
استثمارات – مُقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٣٦١,٦٠٠	٣,٦٧٣	٣٢,٤٢٣	٣٩٧,٦٩٦
موجودات مالية جديدة	٤٣,١٨٦	–	–	٤٣,١٨٦
سداد وحركات أخرى	(٢٤٠,٢٠١)	(٣,٦٧٣)	–	(٢٤٣,٨٧٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٦٤,٥٨٥	–	٣٢,٤٢٣	١٩٧,٠٠٨

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في مخصص الخسارة
يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٢١٠	–	–	٢١٠
موجودات مالية جديدة	١٣	–	–	١٣
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر التعرضات عند التعثر	(٧٤)	–	–	(٧٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٤٩	–	–	١٤٩
القروض والسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٢,٥٦٤	–	٨,٤٣٨	١١,٠٠٢
موجودات مالية جديدة	١,٥٩١	–	–	١,٥٩١
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر التعرضات عند التعثر	(٦٤١)	–	٤٩٤	(١٤٧)
مشطوبات	–	–	(٧,٦٥٣)	(٧,٦٥٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣,٥١٤	–	١,٢٧٩	٤,٧٩٣
استثمارات – مُقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١٨٩	–	٣٢,٤٢٣	٣٢,٦١٢
موجودات مالية جديدة	٩٨	–	–	٩٨
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر التعرضات عند التعثر	٢٢٤	–	–	٢٢٤
موجودات متوقف تثبيتها	–	–	(٢١,٤٥٩)	(٢١,٤٥٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٥١١	–	١٠,٩٦٤	١١,٤٧٥

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في مخصص الخسارة (تتمة)

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٣٦٤	–	–	٣٦٤
موجودات مالية جديدة	١٥	–	–	١٥
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر				
التعرضات عند التعثر	(١٦٩)	–	–	(١٦٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢١٠	–	–	٢١٠
القروض والسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١,٠٠٧	–	٧,٦٥٠	٨,٦٥٧
تحويلات				
تحويل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(١)	١	–	–
تحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	–	(١)	١	–
موجودات مالية جديدة	١,٩١٩	–	–	١,٩١٩
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر				
التعرضات عند التعثر	(٣٦١)	–	٧٨٧	٤٢٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٥٦٤	–	٨,٤٣٨	١١,٠٠٢
استثمارات – مُقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٢١	١٥	٣٢,٤٢٣	٣٣,٢٥٩
موجودات مالية جديدة	٣٧	–	–	٣٧
التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر				
التعرضات عند التعثر	(٦٦٩)	(١٥)	–	(٦٨٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨٩	–	٣٢,٤٢٣	٣٢,٦١٢

جميع الضمانات الصادرة عن البنك مضمونة نقداً وتصنف في المرحلة الأولى ضمن نموذج خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بتدفقاته النقدية الخارجة قصيرة الأجل وصافي متطلباتها المالية. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة تقلبات في السوق أو تدني في درجة الائتمان التي قد تسبب نفاد بعض مصادر التمويل في الحال والسحب المفاجئ لودائع العملاء. وللتحوط مقابل هذه المخاطر، تسعى الإدارة إلى تنويع مصادر التمويل وتدار الموجودات مع الأخذ في الاعتبار السيولة وعن طريق الاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه في شكل موجودات سائلة عالية الجودة لتغطية المخاطر غير المتوقعة المتعلقة بتبعات المطلوبات.

يحتفظ البنك بمحفظة أوراق مالية قابلة للتداول عالية السيولة وموجودات متنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك التزم البنك بخطوط ائتمان يمكن الوصول إليها للوفاء باحتياجاتها من السيولة من خلال قنوات إعادة الشراء عن طريق الاقتراض مقابل الموجودات السائلة دون تحقيق خسارة من بيع الأوراق المالية في أثناء أحداث السوق المعاكسة. وللحماية من خطر السحب المفاجئ للودائع، يمتلك البنك مبلغاً معقولاً من تحوط السيولة عن طريق الاحتفاظ بمبلغ معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة المؤهلة لإعادة الشراء مع تعديلات ضئيلة حتى في أثناء السيناريوهات المتأزمة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك باحتياطي نظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يمكن سحبه بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجهٍ التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول الموضح في الصفحة التالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ البنك للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم*	*من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف درهم*	*إجمالي فرعي أقل من ١٢ شهر ألف درهم*	*من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات ألف درهم*	*إجمالي فرعي أكثر من ١٢ شهر ألف درهم*	*غير مؤرخ ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
موجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦٤٧,٩٤١	–	–	–	–	–	–	–	٦٤٧,٩٤١
مبالغ مستحقة من البنوك، صافي	٥٤٩,٨٦٩	–	٥,٥٠٣	٥٥٥,٣٧٢	–	–	–	–	٥٥٥,٣٧٢
استثمارات، صافي	١٦٤,٧٩٣	٢٤٣,١٦٦	٩١,٠٧٢	٤٩٩,٠٣١	١,٨٢٣,٤٣١	١٩٨,٨٨٣	٢,٠٢٢,٣١٤	١٢٧,٦٢١	٢,٦٤٨,٩٦٦
قروض وسلفيات، صافي	٢٨٣,٨٧٤	١٤٢,٧٧٦	١٩٧,٤٣٥	٦٢٤,٠٨٥	٣٠٥,٣٠٤	–	٣٠٥,٣٠٤	–	٩٢٩,٣٨٩
موجودات أخرى	٣٧,٩٣٢	٨,٠٥٧	٥,٣٤٢	٥١,٣٣١	٥,٤٦١	–	٥,٤٦١	–	٥٦,٧٩٢
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–	٣٩,١٥٥	٣٩,١٥٥
إجمالي الموجودات	١,٦٨٤,٤٠٩	٣٩٣,٩٩٩	٢٩٩,٣٥٢	٢,٣٧٧,٧٦٠	٢,١٣٤,١٩٦	١٩٨,٨٨٣	٢,٣٣٣,٠٧٩	١٦٦,٧٧٦	٤,٨٧٧,٦١٥
مطلوبات وحقوق الملكية									
ودائع العملاء	٢,٥٨٨,٦٩٠	٣٢٦,٠٩٢	٣٨٥,١٧١	٣,٢٩٩,٩٥٣	١٠,٠٠٤	–	١٠,٠٠٤	–	٣,٣٠٩,٩٥٧
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	١١,٦٣٩	١١,٦٣٩	–	–	–	–	١١,٦٣٩
مطلوبات أخرى	٢٥,٧٢٢	١٨,٧٤٧	٨,٥٨٧	٥٣,٠٥٦	١٣,٤٤٢	–	١٣,٤٤٢	–	٦٦,٤٩٨
مطلوبات ضريبة مؤجلة	–	–	–	–	٣,٦١٧	–	٣,٦١٧	–	٣,٦١٧
حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	١,٤٨٥,٩٠٤	١,٤٨٥,٩٠٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٦١٤,٤١٢	٣٤٤,٨٣٩	٤٠٥,٣٩٧	٣,٣٦٤,٦٤٨	٢٧,٠٦٣	–	٢٧,٠٦٣	١,٤٨٥,٩٠٤	٤,٨٧٧,٦١٥
صافي فرق السيولة	(٩٣٠,٠٠٣)	٤٩,١٦٠	(١٠٦,٠٤٥)	(٩٨٦,٨٨٨)	٢,١٠٧,١٣٣	١٩٨,٨٨٣	٢,٣٠٦,٠١٦	(١,٣١٩,١٢٨)	

تراقب لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات فرق السيولة للبنك عن كثب. يحتفظ البنك بمستوى معقول من الموجودات عالية الجودة للاقتراض مقابل قنوات إعادة الشراء لتغطية الفروقات التعاقدية مع عدة أطراف مقابلة ويحافظ على مستوى معقول من حدود سوق المال غير المستخدمة لجمع التمويل الكافي لإدارة التدفقات الخارجة غير المتوقعة. ويواصل البنك مراقبة مراكز السيولة لديه للتأكد من أن لديه سيولة كافية.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم*	*من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف درهم*	*إجمالي فرعي أقل من ١٢ شهر ألف درهم*	*من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات ألف درهم*	*إجمالي فرعي أكثر من ١٢ شهر ألف درهم*	*غير مؤرخ ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
موجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨٩٣,٧٥٢	–	–	٨٩٣,٧٥٢	–	–	–	–	٨٩٣,٧٥٢
مبالغ مستحقة من البنوك، صافي	٥٢١,٧٦٤	–	٥,٥٠٩	٥٢٧,٢٧٣	–	–	–	–	٥٢٧,٢٧٣
استثمارات، صافي	٣٢٣,١٢٨	٣٥١,٥١٥	٦٤,٨٥٦	٧٣٩,٤٩٩	١,٥٩٠,٩٩٧	٢٩٠,١٦٠	١,٨٨١,١٥٧	١١٨,٣٦٠	٢,٧٣٩,٠١٦
قروض وسلفيات، صافي	٥١٢,٥٩٠	١٠٣,٩٧٠	٢٣٧,٧٠٨	٨٥٤,٢٦٨	٤٣,٨٧٠	–	٤٣,٨٧٠	–	٨٩٨,١٣٨
موجودات أخرى وموجودات ضريبية مؤجلة	٣٢,٣٠٩	٨,٦٦٨	٥,٨٤٠	٤٦,٨١٧	٩,٥٨٣	–	٩,٥٨٣	١٩٠	٥٦,٥٩٠
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	–	٣,١٠١	٣,١٠١
إجمالي الموجودات	٢,٢٨٣,٥٤٣	٤٦٤,١٥٣	٣١٣,٩١٣	٣,٠٦١,٦٠٩	١,٦٤٤,٤٥٠	٢٩٠,١٦٠	١,٩٣٤,٦١٠	١٢١,٦٥١	٥,١١٧,٨٧٠
مطلوبات وحقوق الملكية									
ودائع العملاء	٣,١٢٩,٥٩٨	٢٠٣,٩٥٠	٣١٩,١٢٤	٣,٦٥٢,٦٧٢	٢٥,٠٠٠	–	٢٥,٠٠٠	–	٣,٦٧٧,٦٧٢
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	١١,٤٤٣	١١,٤٤٣	–	–	–	–	١١,٤٤٣
مطلوبات أخرى	٥٢,٤٣٠	٥,٤٨٩	٧,٧٠٦	٦٥,٦٢٥	١٦,٩٩٢	–	١٦,٩٩٢	–	٨٢,٦١٧
حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	–	١,٣٤٦,١٣٨	١,٣٤٦,١٣٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣,١٨٢,٠٢٨	٢٠٩,٤٣٩	٣٣٨,٢٧٣	٣,٧٢٩,٧٤٠	٤١,٩٩٢	–	٤١,٩٩٢	١,٣٤٦,١٣٨	٥,١١٧,٨٧٠
صافي فرق السيولة	(٨٩٨,٤٨٥)	٢٥٤,٧١٤	(٢٤,٣٦٠)	(٦٦٨,١٣١)	١,٦٠٢,٤٥٨	٢٩٠,١٦٠	١,٨٩٢,٦١٨	(١,٢٢٤,٤٨٧)	

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالبنك في نهاية السنة استناداً إلى التزامات التسديد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. يتم التعامل مع التسديدات التي تخضع للإشعار كأنه ينبغي إعطاء الإشعار في الحال. ومع ذلك، يتوقع البنك بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من البنك أن يدفعه، ومن ثم لا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة استناداً إلى السجلات السابقة لاحتجاز الوديعة الخاصة بالبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	تحت الطلب	*أقل من ٣ أشهر*	*من ٣ إلى ١٢ شهر*	*من سنة إلى ٥ سنوات*	*المجموع*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
ودائع العملاء	١,٥٧٨,٣٢٥	١,٠١٣,٢٨٤	٧٢٧,٣٠٤	١٠,٥٠٧	٣,٣٢٩,٤٢٠
مطلوبات أخرى	–	٢٥,٨٠٨	٢٧,٥٥١	١٣,٨٣٠	٦٧,١٨٩
	١,٥٧٨,٣٢٥	١,٠٣٩,٠٩٢	٧٥٤,٨٥٥	٢٤,٣٣٧	٣,٣٩٦,٦٠٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	تحت الطلب	*أقل من ٣ أشهر*	*من ٣ إلى ١٢ شهر*	*من سنة إلى ٥ سنوات*	*المجموع*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
ودائع العملاء	١,٠٤٦,٩٣٢	٢,٠٩١,٧٨٩	٥٣٥,٩٧٧	٢٦,٣٣٥	٣,٧٠١,٠٣٣
مطلوبات أخرى	–	٥٢,٥٤٤	١٣,٤٩٣	١٧,٦٨٣	٨٣,٧٢٠
	١,٠٤٦,٩٣٢	٢,١٤٤,٣٣٣	٥٤٩,٤٧٠	٤٤,٠١٨	٣,٧٨٤,٧٥٣

يحتفظ البنك بجداول توقعات السيولة التي تخضع لتقييم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهرياً. تضمن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات تتبع متطلبات السيولة المتوقعة الناتجة عن قطاعات الأعمال المختلفة ومراقبة التدفقات النقدية المتوقعة. يجري البنك اختبار القدرة على تحمل الضغوط بناءً على الافتراضات المتفق عليها المقررة من مجلس الإدارة سنوياً ضمن عملية تخطيط رأس المال.

يحتفظ البنك بتحوطات السيولة مع الأخذ في الاعتبار انسحاب المودعين وضغط السوق على نطاق واسع مع انخفاض نسبة القرض إلى القيمة لقنوات إعادة الشراء مقابل الأوراق المالية المؤهلة لإعادة الشراء. يتم الحفاظ على تحوطات السيولة من خلال وجود مستوى معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة دائماً والتي يديرها البنك بشكل فعال لتغطية أي فجوة تعاقدية قصيرة الأجل أو فجوة غير متوقعة قد تظهر في المستقبل. يضمن البنك الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية مع استحقاق إعادة الشراء من خلال مزيج مناسب من التصنيف الائتماني للحفاظ على تكلفة الاقتراض والتعديلات على الضمانات مع استحقاق إعادة الشراء في أدنى مستوى. ويؤخذ جدياً بالاعتبار الاحتفاظ بقنوات ائتمانية مضمونة وغير مضمونة مع أطراف مقابلة متعددة لتجنب مخاطر الانسحاب المفاجئ للقنوات الائتمانية من قبل الطرف المقابل في حالات السيولة الحرجة.

حدد البنك بوضوح استراتيجية تمويل الطوارئ (خطة تمويل الطوارئ) لمعالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ. تحدد الخطة الإرشادات لإدارة مجموعة من سيناريوهات الضغط التي تتضمن مسؤوليات وإجراءات تصعيد واضحة. وكجزء من الخطة، يضمن البنك أنه يحتفظ دائماً بالموارد المالية الكافية بحيث لا توجد مخاطر جوهرية تتمثل في عدم إمكانية الوفاء بمطلوباته عند استحقاقها أو عدم القدرة على الحفاظ على الخدمات التشغيلية بسبب نقص السيولة. تشتمل خطة تمويل الطوارئ الخاصة بالبنك على خيار استرداد موثوق به حيث يمكن استعادة رأس مال البنك و/أو السيولة و/أو الربحية حتى يتمكن من الاستمرار في العمل بشكل مستدام وجاد في حالة حدوث الأزمات. تم تصميم إطار الأزمات لضمان تحديد الأزمة في مرحلة مبكرة وإدارتها بشكل مناسب من خلال مؤشرات الإنذار المبكر.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الاستثمارات الأساسية الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات في محفظة فجوة إعادة التسعير في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية من خلال وضع حدود حساسية لأسعار الفائدة. يقوم البنك بإجراء تقييم دوري لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية. ولكل مجموعة من مجموعات الاستحقاق، يتم تحليل الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة والمطلوبات الحساسة للفائدة للوصول إلى فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة. ويتم بعد ذلك استخدام فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة عبر الفترة لتقييم التأثير على سيناريو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بناءً على التغييرات المستقبلية في منحنيات عوائد أسعار الفائدة. يقيس البنك تأثير مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية في شكل تأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية من خلال تطبيق تحول موازٍ تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنى سعر الفائدة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة
يعرض الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر أســـعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتُدرج الموجودات والمطلوبات الخاصـــة بالبنك بالقيمة الدفترية ويتم تصنيفها إما وفقاً لإعادة التسعير التعاقدي أو بتواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم*	*من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات ألف درهم*	*لا تترتب عليها فوائد ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤١٤	–	–	–	٦٤٧,٥٢٧	٦٤٧,٩٤١
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٥٤٩,٨٦٣	٥,٥٠٩	–	–	–	٥٥٥,٣٧٢
استثمارات، بالصافي	١٦١,١٤٠	٣٥٨,٦٥٨	١,٨٢١,٦٤٢	١٧٩,٩٠٥	١٢٧,٦٢١	٢,٦٤٨,٩٦٦
قروض وسلفيات، بالصافي	٩٢٩,٣٨٩	–	–	–	–	٩٢٩,٣٨٩
موجودات أخرى	٣١,٧٤٠	٥,٦٨٢	–	–	١٩,٣٧٠	٥٦,٧٩٢
أخرى	–	–	–	–	٣٩,١٥٥	٣٩,١٥٥
	١,٦٧٢,٥٤٦	٣٦٩,٨٤٩	١,٨٢١,٦٤٢	١٧٩,٩٠٥	٨٣٣,٦٧٣	٤,٨٧٧,٦١٥
ودائع العملاء	١,٦١٣,٦٦٦	١,١٤٩,٦٦٠	٥٤٦,٦٣١	–	–	٣,٣٠٩,٩٥٧
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	–	–	١١,٦٣٩	١١,٦٣٩
مطلوبات أخرى ومطلوبات ضريبة مؤجلة	١٠,٢٤٤	١٢,٧٧٦	٤,٦١٠	–	٤٢,٤٨٥	٧٠,١١٥
حقوق الملكية	–	–	–	–	١,٤٨٥,٩٠٤	١,٤٨٥,٩٠٤
	١,٦٢٣,٩١٠	١,١٦٢,٤٣٦	٥٥١,٢٤١	–	١,٥٤٠,٠٢٨	٤,٨٧٧,٦١٥
فرق حساسية الفائدة	٤٨,٦٣٦	(٧٩٢,٥٨٧)	١,٢٧٠,٤٠١	١٧٩,٩٠٥	(٧٠٦,٣٥٥)	

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم*	*من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم*	*أكثر من ٥ سنوات ألف درهم*	*لا تترتب عليها فوائد ألف درهم*	*المجموع ألف درهم*
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦٦٣,٠٠٠	–	–	–	٢٣٠,٧٥٢	٨٩٣,٧٥٢
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٥٢١,٧٦٤	٥,٥٠٩	–	–	–	٥٢٧,٢٧٣
استثمارات، بالصافي	٣٢٢,٩٤٢	٤١٨,٣٧١	١,٥٨٨,٠٠٣	٢٩١,٢٦٨	١١٨,٤٣٢	٢,٧٣٩,٠١٦
قروض وسلفيات، بالصافي	٨٩٨,١٣٨	–	–	–	–	٨٩٨,١٣٨
موجودات أخرى وموجودات ضريبة مؤجلة	٢٩,٣٥٧	٧,٧٥٢	–	–	١٩,٤٨١	٥٦,٥٩٠
أخرى	–	–	–	–	٣,١٠١	٣,١٠١
	٢,٤٣٥,٢٠١	٤٣١,٦٣٢	١,٥٨٨,٠٠٣	٢٩١,٢٦٨	٣٧١,٧٦٦	٥,١١٧,٨٧٠
ودائع العملاء	٢,٥٠٨,٥٥٨	٨٦٢,٨٠٣	٣٠٦,٣١١	–	–	٣,٦٧٧,٦٧٢
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	–	–	١١,٤٤٣	١١,٤٤٣
مطلوبات أخرى	١٧,٥٧١	١٢,٠٢٠	٧,٩٣٤	–	٤٥,٠٩٢	٨٢,٦١٧
حقوق الملكية	–	–	–	–	١,٣٤٦,١٣٨	١,٣٤٦,١٣٨
	٢,٥٢٦,١٢٩	٨٧٤,٨٢٣	٣١٤,٢٤٥	–	١,٤٠٢,٦٧٣	٥,١١٧,٨٧٠
فرق حساسية الفائدة	(٩٠,٩٢٨)	(٤٤٣,١٩١)	١,٢٧٣,٧٥٨	٢٩١,٢٦٨	(١,٠٣٠,٩٠٧)	

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يوضح الجدول التالي التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية نتيجة للتحول الموازي التصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، في بيان حقوق الملكية الأساسية الخاص بالبنك باستثناء المخصص واحتياطيات إعادة التقييم للدفاتر البنكية الخاصة بالبنك. يقوم البنك أيضًا بحساب الأرباح المعرضة للمخاطر بتطبيق تحول مواز تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنى سعر الفائدة لجميع موجودات ومطلوبات إعادة التسعير والتي تستحق خلال فترة سنة واحدة.

	التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٥ ألف درهم	**التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٥ ألف درهم**	التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٤ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٤ ألف درهم
زيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس	**٥,٠٠٧**	**(٩١,٧٦٣)**	٨,٠٧٥	(١٠٣,٥٨٧)

مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وضع البنك حدوداً على صافي المراكز المفتوحة لكل عملة. تتم مراقبة صافي المراكز المفتوحة بشكل يومي وتستخدم استراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز البنك المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

	٢٠٢٥ طويل/(قصير) ألف درهم	٢٠٢٤ طويل/(قصير) ألف درهم
يورو	**٢٢**	١,٠٣٢
جنيه إسترليني	**٢٧٠**	(٧٠)
فرنك سويسري	**(٢٤٩)**	١٥٠
دولار أمريكي	**٨٣٣,٧١٧**	٥٤١,٢٩١

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي، ترى الإدارة أن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية الخاصة.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في أسواق الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

	التغير في سعر الأسهم في ٢٠٢٥ %	**التأثير على الأسهم في ٢٠٢٥ ألف درهم**	التغير في سعر الأسهم في ٢٠٢٤ %	التأثير على الأسهم في ٢٠٢٤ ألف درهم
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	**+/-١٠**	**١٥٨**	+/-١٠	**٦٤٨**
سوق دبي المالي	**+/-١٠**	**١٠,٦٢٥**	+/-١٠	**٨,٤٧٦**
صافي قيمة موجودات الصناديق المُدارة والأسهم الخاصة	**+/-١٠**	**١,٩٧٢**	+/-١٠	**٢,٧١٢**

٢٨- إدارة المخاطر (تتمة)

المخاطر التشغيلية

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالشهرة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٢٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال بند موجودات أو سداد بند مطلوبات، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال العادية. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة:
يستخدم البنك تسلسل القيمة العادلة التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة، ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

تم الإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة للاستثمارات في إيضاح رقم ٨.

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لها قبل المخصص، إن وجد:

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	–	٦٤٧,٩٤١	٦٤٧,٩٤١
مبالغ مستحقة من البنوك	–	–	٥٥٥,٥٢١	٥٥٥,٥٢١
استثمارات	١٦,٠٢٧	٢,٣٨٥,٥٠٢	٢٥٨,٨٤٠	٢,٦٦٠,٣٦٩
قروض وسلفيات	–	–	٩٣٤,١٨٢	٩٣٤,١٨٢
موجودات أخرى	–	–	٤٢,٥٧٢	٤٢,٥٧٢
	١٦,٠٢٧	٢,٣٨٥,٥٠٢	٢,٤٣٩,٠٥٦	٤,٨٤٠,٥٨٥
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٣,٣٠٩,٩٥٧	٣,٣٠٩,٩٥٧
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	١١,٦٣٩	١١,٦٣٩
مطلوبات أخرى	–	–	٦٦,٤٩٨	٦٦,٤٩٨
مطلوبات ضريبة مؤجلة	–	–	٣,٦١٧	٣,٦١٧
	–	–	٣,٣٩١,٧١١	٣,٣٩١,٧١١

لم يكن هناك تحويل بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٩- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة: (تتمة)

	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	–	٨٩٣,٧٥٢	٨٩٣,٧٥٢
مبالغ مستحقة من البنوك	–	–	٥٢٧,٤٨٣	٥٢٧,٤٨٣
استثمارات	١٨,٤٨٩	٢,٥٥٦,٠٥٩	١٩٧,٠٠٨	٢,٧٧١,٥٥٦
قروض وسلفيات	–	–	٩٠٩,٦٥١	٩٠٩,٦٥١
موجودات أخرى	–	–	٤٠,٠٤٦	٤٠,٠٤٦
	١٨,٤٨٩	٢,٥٥٦,٠٥٩	٢,٥٦٧,٩٤٠	٥,١٤٢,٤٨٨
المطلوبات المالية				
ودائع العملاء	–	–	٣,٦٧٧,٦٧٢	٣,٦٧٧,٦٧٢
مطلوبات الضريبة الحالية	–	–	١١,٤٤٣	١١,٤٤٣
مطلوبات أخرى	–	–	٨٢,٦١٧	٨٢,٦١٧
	–	–	٣,٧٧١,٧٣٢	٣,٧٧١,٧٣٢

يُفصح عن التحويل بين المستويات للاستثمارات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤في الإيضاح ٨.

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٨)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتترتب عليها فوائد بالأسعار السائدة في السوق.

٣٠- كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على البنك، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للبنك. واعتباراً من سنة ٢٠١٧، يتم حساب رأس المال على مستوى البنك باستخدام إطار عمل بازل ٣ الصادر من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار اتفاقية بازل ٣، إلى ثلاثة "ركائز": متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية مراجعة الرقابة والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال
أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة معيار كفاية رأس المال – بازل ٣ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ والتي تنص على أن تكون متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي على وجه التحديد، الشق الأول من حقوق المساهمين العادية والشق الإضافي الأول وإجمالي رأس المال. تحدد إرشادات المتابعة الخاصة بكفاية رأس المال للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صدرت في نوفمبر ٢٠٢٠ جوانب مخاطر الائتمان للطرف المقابل، وتعديل تقييم الائتمان، واستثمارات حقوق الملكية في الصناديق وموجودات الأوراق المالية. أعاد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إصدار إرشادات كفاية رأس المال في ديسمبر ٢٠٢٣ التي تغطي في المقام الأول جانب التقييم الداخلي لفائض / عجز رأس المال من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.

تطبق تحوطات رأس المال الإضافية (احتياطي رأس المال التحوطي بنسبة ٢,٥٪) على متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪ وبما يزيد عليها.

٣٠- كفاية رأس المال (تتمة)

رأس المال التنظيمي
تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين رئيسيتين هما الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الثاني بناء على خصائصها.

- الشق الأول لحقوق الملكية العادية هو الفئة الأعلى من رأس المال من حيث الجودة، ويشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح غير الموزعة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصح عنها.

إن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار اتفاقية بازل ٣ هي كما يلي:

		٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
الشق الأول لحقوق ملكية رأس المال العادية			
رأس المال المصدر		١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني		٦٤,٩٩٠	٥٦,٦٢٥
الأرباح غير الموزعة		٢٩١,٢٧٨	٢٢٦,١٩٠
احتياطي القيمة العادلة		٣٢,١٥٧	(٢٢٤)
الاقتطاعات الرقابية		(٣٥,٤٤٠)	(٤٨٦)
إجمالي الشق الأول لحقوق ملكية رأس المال العادية*		١,٣٥٢,٩٨٥	١,٢٨٢,١٠٥
الشق الثاني من رأس المال			
مخصصات عامة مؤهلة		٤,٢٧١	٢٧,٣٢٩
إجمالي الشق الثاني من رأس المال		٤,٢٧١	٢٧,٣٢٩
إجمالي رأس المال المؤهل		١,٣٥٧,٢٥٦	١,٣٠٩,٤٣٤
التعرض المرجح بالمخاطر			
مخاطر الائتمان		٢,٨٠٩,١٧١	٢,١٨٦,٣١٥
مخاطر السوق		٦١٧	٢,٨٧٣
المخاطر التشغيلية		٣٣٨,٩٥٤	٢٩٥,٧٦٨
الإجمالي		٣,١٤٨,٧٤٢	٢,٤٨٤,٩٥٦
نسبة رأس المال	**الحد الأدنى من المتطلبات**		
إجمالي نسبة رأس المال	١٣٪	٤٣,١٠٪	٥٢,٦٩٪
نسبة الشق الأول	١١٪	٤٢,٩٧٪	٥١,٥٩٪
نسبة الشق الأول لحقوق الملكية العادية	٩,٥٪	٤٢,٩٧٪	٥١,٥٩٪

يتم خصم المبالغ المحتفظ بها في احتياطي الانخفاض في القيمة العام من قاعدة رأس المال (الشق الأول من رأس المال الخاص بالبنك) عندما يتم احتساب رأس المال التنظيمي.

سياسات إدارة رأس المال واختبار القدرة على تحمل الضغوط وإدارة رأس المال
لدى البنك عملية تقييم ومراقبة وإعداد تقارير قوية لكفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

إن التطلع إلى عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال يستند إلى تقديرات الموازنة المالية للبنك. يتم الأخذ في عين الاعتبار عدة سناريوهات للجهد من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ٣ سنوات.

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية كرصيد لرأس المال المورد، في صيغة المصادر المالية المتوفرة ومتطلبات رأس المال، كتحوط مقابل الخسائر غير المتوقعة. تخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك إلى فحص وتقييم خارجي.

تتمثل أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال في ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية مع تحوط إضافي بسبب الصدمات الخارجية المفروضة. يحافظ البنك على معدلات رأسمالية جيدة من أجل دعم أعماله وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يقوم البنك بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح الذي سيوزع على المساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣١- الموجودات الائتمانية

	٢٠٢٥ **ألف درهم**	٢٠٢٤ ألف درهم
رصيد الموجودات الائتمانية	**٧,٦٨١,١٧٣**	٦,٥٣٧,٨٠٣

يقدم البنك خدمات أمين الحفظ لموجودات عملائه. ويحتفظ البنك بهذه الموجودات بصـــفة ائتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في البيانات المالية كموجودات للبنك.

٣٢- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة أخرى لتاريخ بيان المركز المالي من شـــأنها أن تؤثر بشـــكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

٣٣- أرقام المقارنة

أُعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الاقتضاء حتى تتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.